المجلس الجهوي
الرباط

موثقو المغرب

الحصيلة والإنجازات

2022 / 2019

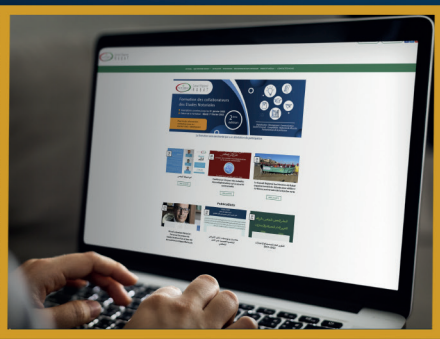

«ما فتئنا منذ تولينا أمانة قيادتنا، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته، وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار»...

«ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل «الضمير المسؤول» للفاعلين فيه، هو المحدد الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك
محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى عيد العرش.
- 30 يوليوز 2013 -

أعضاء المجلس الجهوي

2022 - 2019

توفيق عزوزي
الرئيس

منتصر العلمي
نائب الرئيس

ليلى البلعمشي
نائبة أمينة المال

لبنى الجباي
أمينة المال

أنس فيلالي بابة
الكاتب العام

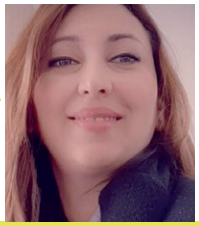

سعاد براكة
نائبة الكاتب العام

عفاف الوليدي
عضو

جمال الدين العلمي
عضو

سعاد شريف الإدريسي
عضو

وفاء الشرقاوي الدقاقي
عضو

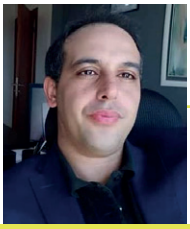

اسماعيل مولاي رشيد
عضو

نسرين السمار
عضو

رضا كيدر
عضو

المجلس الجهوي في أرقام

36%
99
موثق

64%
174
موثقة

156.135
عقد توثيقي

20.632
إذن بالتوقيع خارج المكتب

5019
إذن مسلم عبر المنصةالإلكترونية

121
إذن بالتنقل للمدن الخاضعة لقيود صحية خلال فترة كوفيد19

22
محضر تسليم أصول العقود

113
عدد شواهد مزاولة المهنة المسلمة

226
ساعة من التكوين والتكوين المستمر

27
اجتماع لأعضاء المجلس المنتخبون

6
شراكات دولية ووطنية

37
مقترح

أقوى اللحظات

- إنشاء منصة إلكترونية خاصة بالسيدات والسادة الموثقين بهدف تسهيل الخدمات التي يقدمها لهم المجلس الجهوي؛
- إحراز المجلس الجهوي على علامة الجودة إيزو 9001 - 2015 في مجال تدبير الاختصاصات الموكولة إليه بمقتضى القانون؛
- الرفع من وثيرة عمليات المراقبة لمكاتب السيدات و السادة الموثقين العاملين بدائرة نفوذ المجلس الجهوي، مقارنة مع الولاية الانتدابية السابقة.

الفهرس

تقديم 11

■ الهدف الرئيسي الأول: تعزيز الثقة والمسؤولية 12

الهدف الفرعي الأول: تقوية فعالية العقد التوثيقي 12

1. تقوية القدرات وتأهيل العنصر البشري 12
أ. الموثقون 13
ب. أعوان ومساعدو الموثقين 14
ج. المفتشون المكلفون بمراقبة مكاتب التوثيق 15
د. أعضاء وأطر المجلس 15
2. توحيد وتطوير مناهج العمل والرقمنة 15
أ. رقمنة المساطر 15
ب. توحيد وتطوير المساطر 16

الهدف الفرعي الثاني: تقوية آليات حماية الموثق والدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية 18

1. تعزيز الحماية عبر المؤازرة والتنسيق 18
أ. إبداء الرأي في الشكايات الموجهة ضد الموثقين 19
ب. تتبع ومراقبة الحساب المفتوح باسم الموثق لدى صندوق الإيداع والتدبير 20
ج. تدبير المكاتب الشاغرة 21
د. تلقي الإشعارات بالتغيب عن المكتب 21
ه. تسليم الشواهد 21
2. المواكبة والمراقبة 22
3. التأهيل المؤسساتي والحصول على شهادة الجودة 25
أ. إقرار المساطر الداخلية 27
ب. إقرار مبدأ التدبير بالأهداف 27
ج. الحكامة التدبيرية على المستوى الإداري 28
د. الحكامة التدبيرية على المستوى المالي 29
ه. استطلاعات الرأي 29

■ الهدف الرئيسي الثاني: تكريس إشعاع المهنة 30

الهدف الفرعي الأول: تعزيز التواصل 30

1. التواصل مع الموثق 30
2. التواصل مع المواطن 31
3. التواصل مع الإدارة 32
4. تحديث الموقع الإلكتروني للمجلس 32

الهدف الفرعي الثاني: الأدوار الإشعاعية 33

1. الانفتاح على المؤسسات الشريكة 33
2. المبادرات الاجتماعية 34

خاتمة 35

تقديم

دخلت مكونات المجلس الجهوي بعد حصولها على ثقة موثقات وموثقي الجهة خلال الاستحقاق الانتخابي بتاريخ 14 أبريل 2019، بعزيمة قوية لمواصلة وتثمين العمل الجاد الذي قام به أعضاء المجلس السابق، الذين قادوا بنجاح، وسلاسة، المرحلة الصعبة لتنزيل مقتضيات القانون 32.09 وتفعيل مستجداته، إن على مستوى الاختصاصات، أو على المستوى المؤسساتي على صعيد الجهة.

وكرسنا هذه العزيمة من خلال مخطط استراتيجي، تضمن جملة من الأهداف، ووسائل وآليات تحقيقها، ومؤشرات تقييمها. مخطط يتوخى من جهة، الرفع من منسوب الثقة في المهنة وفي المهنيين، وثقة المواطن وثقة المجتمع، وثقة مؤسسات الدولة، ومن جهة أخرى، تكريس مسار إشعاع المهنة وترسيخ موقعها الاعتباري جهويا، وطنيا ودوليا.

ولم تكن الظرفية الطارئة الصعبة المرتبطة بالجائحة وما رافقها من إجراءات الإغلاق الكلي أو الجزئي ومنع التنقل، ومن انعكاسات نفسية على الموثق، على المواطن وعلى الثقة في الاستثمار، لتحد من عزيمتنا في تنفيذ البرنامج المسطر، بل زادنا قوة لرفع التحدي، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وانسجاما مع التوجهات الحكومية المرتبطة بتدبير الظرفية.

ولم يكن لكل هذا أن يتحقق، لولا تعبئة كل أعضاء المجلس الجهوي، والانخراط الفاعل لكل موثقات وموثقي الجهة. هاجسهم الأساسي، تحويل المهنة إلى فرصة لانطلاقات جديدة، تمكنهم من ضمان لاستمرارية مرفق التوثيق في القيام بواجباته و الاضطلاع بمسؤولياته تجاه المواطن و الدولة، من خلال تسريع وتيرة الانتقال الرقمي، وتوفير الآليات الملائمة لتقديم النصح والاستشارة للمواطنين، والقيام بالواجبات تجاه الإدارات العمومية المعنية، وقيام المجلس باختصاصاته القانونية.

ولقد شكل الجمع العام الانتخابي المنعقد قبيل تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية برسم الولاية الانتخابية 2019-2022، مناسبة لتقديم مشروع استراتيجية عمل المجلس، وللتأسيس لعلاقة تعاقدية بين موثقات وموثقي الجهة وبين رئيس وأعضاء المجلس الجهوي، تروم تحقيق هدفين رئيسيين، يتمحوران حول تعزيز الثقة والمسؤولية وتكريس إشعاع المهنة.

وبفضل مقاربة التدبير المرتكز على النتائج، استطاع المجلس خلال هذه الولاية الانتدابية أن يحقق جملة من الإنجازات الهامة، التي تندرج في إطار الأهداف المسطرة، نذكر في مقدمتها:

- إنشاء منصة إلكترونية خاصة بالسيدات والسادة الموثقين بهدف تسهيل الخدمات التي يقدمها لهم المجلس الجهوي؛
- إحراز المجلس الجهوي على علامة الجودة إيزو 9001 - 2015 في مجال تدبير الاختصاصات الموكولة إليه بمقتضى القانون؛
- الرفع من وثيرة عمليات المراقبة لمكاتب السيدات و السادة الموثقين العاملين بدائرة نفوذ المجلس الجهوي، مقارنة مع الولاية الانتدابية السابقة.

الهدف الرئيسي الأول:
تعزيز الثقة والمسؤولية

شكل هدف تعزيز مستويات الثقة في مؤسسة التوثيق أحد الأوراش الأساسية في إستراتيجية المجلس، باعتبارها الدعامة المركزية لإعادة الاعتبار للمهنة وللمهنيين، وبناء أسس جديدة للعلاقات مع المواطن ومع باقي المؤسسات الشريكة المتدخلة في مجال التوثيق.
وفي سياق تحقيق هذا الهدف، تم تبني مجموعة من الاجراءات التي استهدفت تقوية وتحصين العقد التوثيقي، وتقوية قدرات المهنيين و تطوير مناهج العمل، فضلًا عن تسريع وثيرة الرقمنة وتدعيم وعقلنة آليات حماية الموثق والدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية.

الهدف الفرعي الأول:
تقوية فعالية العقد التوثيقي

يتمحور هذا الهدف الفرعي الأول حول توفير كل الظروف الكفيلة بإنتاج عقد توثيقي صحيح، يسمح بتقييده بالسجلات العمومية، ويحقق النتيجة المتوخاة من قبل أطرافه، ويضمن في ذات الوقت، حماية حقوق الدولة والأغيار ويوفر المناخ الملائم لممارسة مهنية سليمة وفق ضوابط أخلاقيات المهنة والمنافسة الشريفة.

1 تقوية القدرات وتأهيل العنصر البشري

احتل موضوع تقوية القدرات وتطوير المهارات، من خلال بلورة برنامج متكامل للتكوين و التكوين المستمر، أهمية خاصة في مخطط المجلس الجهوي، إيمانا بكون الارتقاء بمهنة التوثيق ومواصلة تطويرها يمر حتما عبر تعزيز دور الموثق في إنتاج عقود متقنة فعالة، تحفظ الحقوق، توفر أعلى درجات الأمن التعاقدي وتمكن في حالة النزاع من اختصار الزمن القضائي.
وقد تم اختيار محاور هذه التكوينات بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف التالية:

- التقليص من عدد الشكايات التي يتوصل بها المجلس الجهوي ؛
- مواكبة المستجدات القانونية والتنظيمية؛
- تطوير المهارات وتحديث المهنة؛
- التأهيل المقاولاتي وتعزيز القدرات الذاتية للفئات المستهدفة.

وقد همت عمليات التكوين الفئات الفاعلة الأربعة التالية، وهي: الموثقون، أعوان ومساعدو الموثقين، المراقبون وأعضاء وأطر المجلس.

أ. الموثقون

نظم المجلس مجموعة من الدورات التكوينية، حضوريا وعبر تقنية التناظر المرئي، استفادت منها ثلة من الموثقات والموثقين، من داخل وخارج الجهة، عبر 130 ساعة، وفق البرنامج التالي:

الموضوع	التاريخ	المؤطر
التكوينات المنصبة على الممارسة المهنية		
الضمانات المنقولة بشراكة مع Lexis nexis	08/04/2021	ذة يسرى حجام و د محمد علا
تصفية التركة بشراكة مع غرفة الموثقين بباريس	16/02/2021	ذة مونية البهجة و ذة عديلة الراشي
الضمانات المنقولة بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية باكدال	10/07/2020	ذ احمد الوزاني
العقود الالكترونية بشراك ة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية بأكدال	19/06/2020	ذ امين زنيبر
أسس مهنة التوثيق بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية باكدال	10/06/2020	ذ توفيق عزوزي
عقد الوعد بالبيع بشراكة مع قناة MCG24	08/06/2020	ذ منتصر العلمي
الهبة والصدقة : الإطار القانوني و التعاقدي بشراكة مع قناة MCG24	26/05/2020	ذ توفيق عزوزي و السيد عبد الإله المرابط
الأنظمة المالية للزواج بشراكة مع غرفة الموثقين بباريس	23/01/2020	ذ باسكال شاسان و ذة ازابيل فارابوليني
مستجدات توجيهات عمليات الصرف برسم سنة 2019 بشراكة مع مكتب الصرف صندوق الإيداع والتدبير و CIH Bank	26/11/2019	مجموعة من أطر مكتب الصرف والقرض العقاري والسياحي
صباحيات الموثقين حول موضوع «آليات الحماية القانونية والقضائية من المنازعات»	14/11/2019	ذ يونس عنيبر
تأثير الأمراض التنكسية على الأمن التعاقدي بشراكة مع جمعية « مغرب الزهايمر» وكلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية أكدال	21/12/2021	د حسن البغدادي- د حسن فضيل - د احمد ادريوش-د عبد السلام بن زروع- د بناصر بندعيجو- ذ امين زنيبر- ذة وفاء الشرقاوي الدقاقي- ذة مريا بنعبد الجليل
التكوينات الأفقية		
الانجليزية القانونية بشراكة مع ETA	70 ساعة من التكوين	السيد احمد السيد
كيفية استخدام المنصة الالكترونية الخاصة بطلبات الإذن للموثق بالتنقل خارج المكتب لتلقي توقيعات و تصريحات أطراف العقد	28/09/2021	Wib zeneration
كيفية استخدام منصة التوقيع الالكتروني Netopia E-sign	13/09/2021	ذ امين زنيبر
تسويق مهنة التوثيق مع مراعاة أخلاقيات المهنة بشراكة مع غرفة الموثقين بباريس	22/07/2020	ذ بيغتران سافوري
التنمية الذاتية	30/06/2020	السيدة سناء هوارجي

ب. أعوان ومساعدو الموثقين

استهدف هذا البرنامج خمسة وستين (65) مستفيدا، ينتمون لفئة أعوان ومساعدي الموثقين الممارسين بدائرة نفوذ المجلس الجهوي، وذلك من خلال دورتين من التكوين المستمر، موزعة على 32 حصة، امتدت على مدى 96 ساعة، أطرتها نخبة من الخبراء المختصين من داخل وخارج المهنة.

الموضوع	الحيز الزمني	المؤطر
التكوينات المنصبة على الممارسة المهنية		
المصطلحات القانونية	3 ساعات	ذ يوسف عدواني
أسس مهنة التوثيق	6 ساعات	ذ يوسف عدواني
إدارة العلاقات بين الابناك ودواوين الموثقين	3 ساعات	السيد سعيد الياقوتي
شكليات الأوراق التجارية	3 ساعات	ذة يسرى حجام
إنجاز العقود	6 ساعات	ذ يوسف عدواني و ذة ياسمينة علوي
فعالية العقود	12 ساعة	ذ يوسف عدواني و ذة ياسمينة علوي
التدبير الإلكتروني لإجراءات التسجيل بالمحافظة العقارية	3 ساعات	السيد عبد الإله المرابط
رسوم التسجيل	3 ساعات	ذ عبد الكريم الطالب
الضرائب المنصبة على العقارات	12 ساعة	ذ عبد الكريم الطالب
المحاسبة والضرائب	9 ساعات	ذ عبد الكريم الطالب
التكوينات الأفقية		
التواصل	6 ساعات	السيد مهدي عامري
التطوير من جودة خدمة الاستقبال	6 ساعات	السيد سعيد الياقوتي
إدارة العلاقات مع الزبون	3 ساعات	السيد سعيد الياقوتي
تطوير الإرادة الذاتية وتدبير الانفعالات في العمل	3 ساعات	السيد مهدي عامري
الإدارة الإستراتيجية للوقت	3 ساعات	السيد مهدي عامري
الرقمنة	9 ساعات	ذ أنس فيلالي بابة
التدبير الإداري	6 ساعات	ذ يوسف عدواني

مراسيم تسليم شواهد المشاركة لأعوان ومساعدي الموثقين

ج . المفتشون المكلفون بمراقبة مكاتب التوثيق

في إطار تفعيل مقتضيات المادة 65 من القانون رقم 32.09 المتعلقة بالمراقبة المزدوجة للموثقين، ووعيا من المجلس بأهمية التأسيس لمفهوم جديد في المراقبة، يتوخى جعل التفتيش أداة موضوعية للمصاحبة والمواكبة والتأطير والتحسيس وتطوير أداء المهنيين، حرص المجلس على وضع برنامج خاص للتكوين، استهدف المفتشين المكلفين بمراقبة مكاتب التوثيق وانصب على المحاور التالية:

- بسط تصور المجلس لعملية المراقبة والأهداف المرجوة منها؛
- شرح كل من مقتضيات ميثاق ونظام المراقبة؛
- تحديد المواضيع التي ستنصب عليها المراقبة؛
- أخلاقيات المهنة، والدور البيداغوجي للمراقب؛
- تقييم عملية المراقبة، وكيفية صياغة التقرير النهائي الخاص بها؛
- تقديم وشرح المساطر السابقة، المواكبة واللاحقة لعملية المراقبة.

صورة لأطر المجلس خلال إحدى حصص التكوين

برنامج تكوين المفتشين

د. أعضاء وأطر المجلس

في إطار الحرص على توحيد الرؤى بين المهنيين و مكونات مؤسستهم التمثيلية، ومن أجل ضمان الانخراط الفاعل والمسؤول لكل هذه المكونات في تحقيق الأهداف المسطرة، استفاد عدد من أعضاء المجلس وأطره من ورشات تكوينية، همت مجالات:

- التواصل الرقمي المؤسساتي؛
- النظام المعلوماتي للمحاسبة والأداء؛
- معالجة الإشكالات المرتبطة بتدبير الإخبارات الواردة من صندوق الإيداع والتدبير؛
- التحسيس حول سياسة ونظم معايير الجودة؛
- تقنيات الافتحاص الداخلي.

2 توحيد وتطوير مناهج العمل والرقمنة

طرح المجلس الجهوي منذ انتخابه، تحدي مواصلة تحديث القطاع، بما يؤمن التأهيل المستمر للمهنة، وتوفير مقومات مواكبتها، وانخراطها المسؤول في الأوراش الوطنية، وبصفة خاصة ورش إصلاح العدالة والتوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد. وقد تعززت وثيرة التحول الرقمي انطلاقا من الحاجة إلى التأقلم مع الظرفية المرتبطة بتداعيات الجائحة، وملائمة الحاجيات المعبَّر عنها داخل ديوان الموثق، مع الحلول المقترحة وتكريس سياسة القرب.

أ. رقمنة المساطر:

احتل ورش تبسيط وتوحيد المساطر ومناهج العمل داخل ديوان الموثق، أحد الأولويات التي اشتغل عليها المجلس خلال هذه الولاية الانتدابية. وفي هذا السياق، عمل المجلس على رقمنة جملة من الإجراءات والمساطر التي انعكست ايجابيا على منسوب التعامل بين الموثق والمجلس، والتي تجسدت أساسا في :

إحداث منصة إلكترونية تتعلق بالأذونات المسلمة في إطار المادة 12 من القانون 09-32

في إطار تبسيط مسطرة الحصول على الأذونات المسلمة في إطار المادة 12 من القانون 32.09، وفي سياق التفاعل السريع مع الطلبات المتزايدة في هذا الشأن، قام المجلس بتنسيق مع السيد الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالرباط، بإعداد منصة إلكترونية تفاعلية خاصة بمعالجة تلك الطلبات والأذونات.

وترتكز هذه التقنية على إعداد فضاء لامادي، خاص بكل موثق وموثقة، يسمح بالتبادل الإلكتروني لتلقي ومعالجة وتتبع الطلبات في وقت قياسي. كما يسمح هذا النظام بإعداد نموذج موحد، يمكّن الموثق من إشعار الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالرباط بشكل فعال، وفي ظرف وجيز.

وقد بلغ عدد الأذونات المسلمة على المنصة من طرف المجلس خلال الفترة الممتدة من 01 أكتوبر 2021 إلى غاية 15 مارس 2022 ما مجموعه 5019 إذن بالتنقل.

وعلى غرار باقي البلدان، عمل المغرب منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التدريجية.

وتماشيا مع هذه الإجراءات، وضع المجلس في مقدمة أسبقياته، استراتيجية تساهم في الحد من التنقلات من وإلى المجلس، وذلك عبر التوصل بجميع الشكايات والجواب عليها وطلبات الإذن بالتنقل لتلقي التوقيعات خارج المكتب وذلك بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى العمل على تسليم رخص التنقل للموثقين الراغبين في التوجه إلى المدن الخاضعة لإجراءات الإغلاق الصحي بغرض مزاولة مهامهم. وقد بلغ عدد هذه الرخص 121.

وقد بلغ عدد الأذونات المسلمة من طرف المجلس خلال الفترة الممتدة من 15 أبريل 2019 إلى 15 مارس 2022 ما مجموعه 20.632 إذن بالتنقل، من بينها 5019 مسلمة عبر المنصة الإلكترونية .

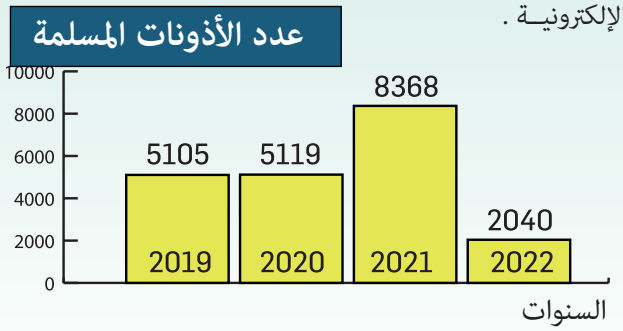

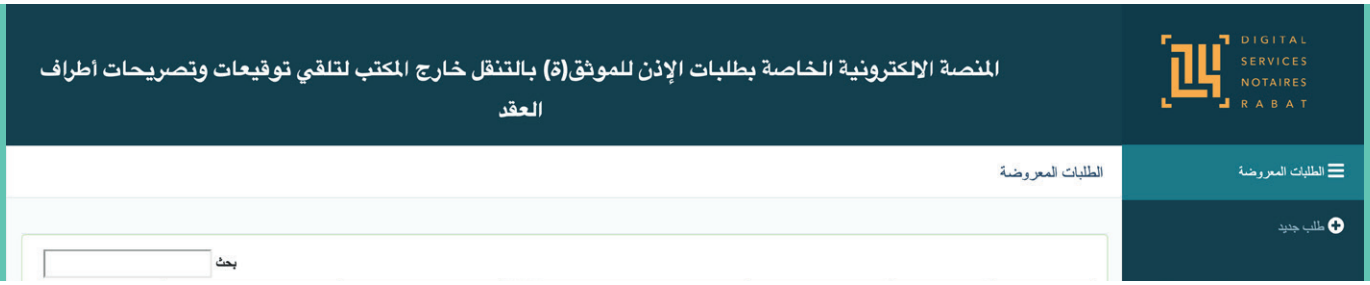

ب. توحيد وتطوير المساطر

في إطار الحرص على توحيد المناهج والمساطر، أصدر المجلس مجموعة من الدوريات والتوجيهات تستهدف توحيد مناهج عمل المهنيين وهمت جلّ مجالات التدخل مع الإدارات الجهوية ذات الارتباط الوظيفي مع المهنة، ونذكر من بينها:

- دليل الممارسات الفضلى الخاص بتسيير حساب الموثق المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير؛
- تطبيق المادة 63 من المدونة العامة للضرائب، وملتمس تخفيض مبلغ الضريبة المهنية المفروضة على الموثقين؛
- إعداد نماذج عقود الأنظمة المالية للزواج وتعميمها على الموثقين؛
- نموذج وثيقة تقييم الأتعاب والمصاريف والفاتورة؛
- المسطرة اللامادية لطلبات الحصول على الشهادة المنصوص عليها في المادة 95 من مدونة تحصيل الديون العمومية؛
- مسطرة الحصول على التمويل المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالسكن الاجتماعي؛
- الالتزامات المسلمة من طرف موثقات وموثقي الجهة لفائدة بعض الأبناك؛
- رسالة توجيهية حول عقود البيع في طور الإنجاز التي ينجزها بعض الموثقين؛
- رسالة توجيهية حول شروط وكيفيات تسليم ثمن البيع الممول عن طريق قرض بنكي؛
- رسالة توجيهية حول مبلغ الرسوم المستحقة عن تعديل بيانات الشخص المعنوي المقيدة بالرسوم العقارية.

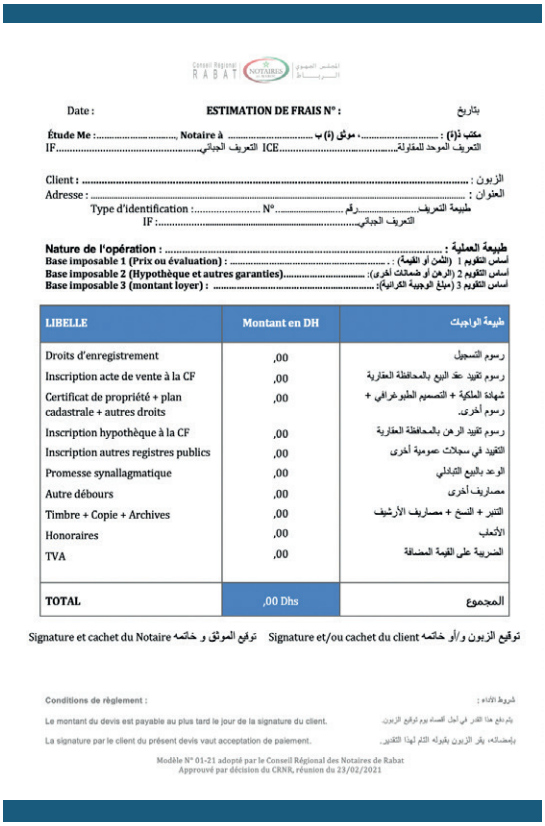

Conseil Régional RABAT | NOTAIRES | المجلس الجهوي الرباط

Date : ESTIMATION DE FRAIS N° : بتاريخ

Étude Me : ..... Notaire à ..... ب موثق (ة) ..... : مكتب ذ(ة)

IF..... التعريف الجبائي ICE..... التعريف الموحد للمقاولة

Client : ..... الزبون :

Adresse : ..... العنوان :

Type d'identification : ..... N° ..... رقم ..... طبيعة التعريف

IF : ..... التعريف الجبائي

Nature de l'opération : ..... طبيعة العملية :

Base imposable 1 (Prix ou évaluation) : ..... أساس التقويم 1 (الثمن أو القيمة) :

Base imposable 2 (Hypothèque et autres garanties)..... أساس التقويم 2 (الرهن أو ضمانات أخرى) :

Base imposable 3 (montant loyer) : ..... أساس التقويم 3 (مبلغ الوجيبة الكرائية) :

LIBELLE	Montant en DH	طبيعة الواجبات
Droits d'enregistrement	,00	رسوم التسجيل
Inscription acte de vente à la CF	,00	رسوم تقييد عقد البيع بالمحافظة العقارية
Certificat de propriété + plan cadastrale + autres droits	,00	شهادة الملكية + التصميم الطبوغرافي + رسوم أخرى.
Inscription hypothèque à la CF	,00	رسوم تقييد الرهن بالمحافظة العقارية
Inscription autres registres publics	,00	التقييد في سجلات عمومية أخرى
Promesse synallagmatique	,00	الوعد بالبيع التبادلي
Autre débours	,00	مصاريف أخرى
Timbre + Copie + Archives	,00	التنبر + النسخ + مصاريف الأرشيف
Honoraires	,00	الأتعاب
TVA	,00	الضريبة على القيمة المضافة
TOTAL	,00 Dhs	المجموع

Signature et/ou cachet du client توقيع الزبون و/أو خاتمه Signature et cachet du Notaire توقيع الموثق و خاتمه

Conditions de règlement : شروط الأداء :

Le montant du devis est payable au plus tard le jour de la signature du client. يتم دفع هذا القدر في أجل أقصاه يوم توقيع الزبون.

La signature par le client du présent devis vaut acceptation de paiement. يفيدتملاه، يقر الزبون بقبوله التام لهذا التقدير.

Modèle N° 01-21 adopté par le Conseil Régional des Notaires de Rabat
Approuvé par décision du CRNR, réunion du 23/02/2021

صورة لنموذج وثيقة تقييم الأتعاب

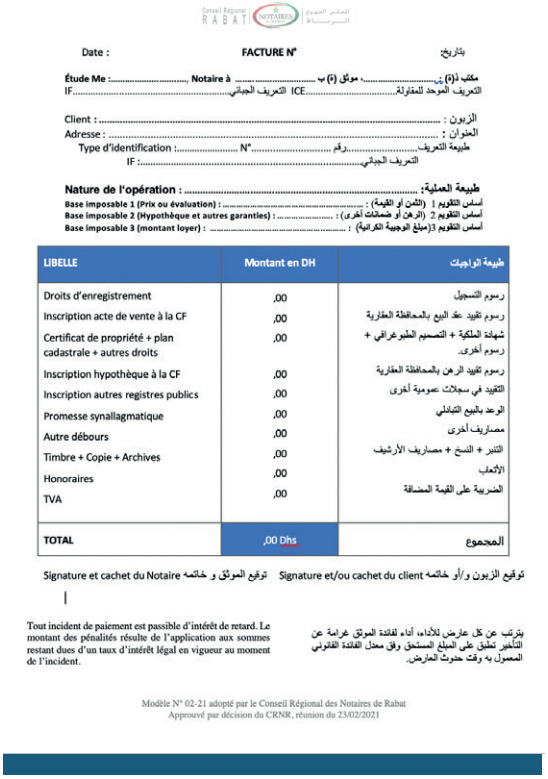

Conseil Régional RABAT | NOTAIRES | المجلس الجهوي الرباط

Date : FACTURE N° بتاريخ

Étude Me : ..... Notaire à ..... ب موثق (ة) ..... : مكتب ذ(ة)

IF..... التعريف الجبائي ICE..... التعريف الموحد للمقاولة

Client : ..... الزبون :

Adresse : ..... العنوان :

Type d'identification : ..... N° ..... رقم ..... طبيعة التعريف

IF : ..... التعريف الجبائي

Nature de l'opération : ..... طبيعة العملية :

Base imposable 1 (Prix ou évaluation) : ..... أساس التقويم 1 (الثمن أو القيمة) :

Base imposable 2 (Hypothèque et autres garanties) : ..... أساس التقويم 2 (الرهن أو ضمانات أخرى) :

Base imposable 3 (montant loyer) : ..... أساس التقويم 3 (مبلغ الوجيبة الكرائية) :

LIBELLE	Montant en DH	طبيعة الواجبات
Droits d'enregistrement	,00	رسوم التسجيل
Inscription acte de vente à la CF	,00	رسوم تقييد عقد البيع بالمحافظة العقارية
Certificat de propriété + plan cadastrale + autres droits	,00	شهادة الملكية + التصميم الطبوغرافي + رسوم أخرى.
Inscription hypothèque à la CF	,00	رسوم تقييد الرهن بالمحافظة العقارية
Inscription autres registres publics	,00	التقييد في سجلات عمومية أخرى
Promesse synallagmatique	,00	الوعد بالبيع التبادلي
Autre débours	,00	مصاريف أخرى
Timbre + Copie + Archives	,00	التنبر + النسخ + مصاريف الأرشيف
Honoraires	,00	الأتعاب
TVA	,00	الضريبة على القيمة المضافة
TOTAL	,00 Dhs	المجموع

Signature et/ou cachet du client توقيع الزبون و/أو خاتمه Signature et cachet du Notaire توقيع الموثق و خاتمه

يترتب عن كل عارض للأداء، أداء لفائدة الموثق غرامة عن التأخير تطبق على المبلغ المستحق وفق الفائدة القانوني المعمول به وقت حدوث العارض.

Tout incident de paiement est passible d'intérêt de retard. Le montant des pénalités résulte de l'application aux sommes restant dues d'un taux d'intérêt légal en vigueur au moment de l'incident.

Modèle N° 02-21 adopté par le Conseil Régional des Notaires de Rabat
Approuvé par décision du CRNR, réunion du 23/02/2021

صورة لنموذج الفاتورة

نموذج دليل الممارسات الفضلى الخاص بتسيير الحساب المفتوح باسم الموثق لدى صندوق الإيداع والتدبير

الهدف الفرعي الثاني:
تقوية آليات حماية الموثق والدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية

بقدر ما كان المجلس حريصا على تأهيل العنصر البشري وتقوية قدراته، بقدر ما كان سعيه حثيثا لتوفير الظروف الملائمة لعمل الموثق وحماية حقوقه وصيانة سمعته، وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي له، للاضطلاع بمهامه ومسؤولياته، وإحاطة عمله بأقصى ضمانات الثقة والفعالية والتحصين.

1 تعزيز الحماية عبر المؤازرة والتنسيق

شكل هذا الإجراء أحد أهم المجالات التي اشتغل عليها المجلس طيلة مدته الانتدابية، حيث عمل على المواكبة والتدخل المستعجل في جميع الحالات التي تستوجب ذلك، والتي همت عددا من المواضيع من بينها:

- الوساطة لتسوية النزاعات بين الموثقين؛
- المؤازرة والقيام بالإجراءات القانونية والقضائية في حالة تعرض الموثق للتهديد، والإشراف على تتبع ملفه؛
- حماية العقد التوثيقي من كل ما يمكن أن يتعرض له من تزوير أو محاولة بذلك، أو محاولة النصب على الموثق؛
- تقديم الإستشارة القانونية للموثق في حالة المنازعات القضائية المرتبطة بمزاولته لمهنته.

وفي هذا السياق، تم التعاقد مع مكتب للمحاماة من أجل تقديم الدعم المادي والمعنوي لفائدة الموثقات والموثقين المعنيين.

وفي إطار تذليل الصعوبات التي واجهت الموثقين خلال فترة الحجر الصحي، عمل المجلس على خلق قنوات للتواصل والتنسيق مع مختلف الشركاء المؤسساتيين لمهنة التوثيق على الصعيد الجهوي.

فعلى مستوى علاقته بالمديرية الجهوية للضرائب والخزينة الجهوية للمملكة، تم تعيين ثلاثة موثقين على مستوى الجهة، للتنسيق مع مختلف المسؤولين الإداريين، لتتبع مآل الملفات العالقة واقتراح الحلول للمشاكل المطروحة.

كما تولى المجلس الجهوي مهمة التنسيق مع إدارة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري و الخرائطية لتسهيل تنزيل المسطرة الجديدة الخاصة بالإيداع اللامادي لطلبات التقييد بالسجلات العقارية، وكذا لمعالجة بعض الإشكالات التقنية المتعلقة باستصدار «كود فاتورتي»، وكذا تتبع ملفات استرجاع المبالغ المؤداة خطأ لفائدة الإدارة المذكورة.

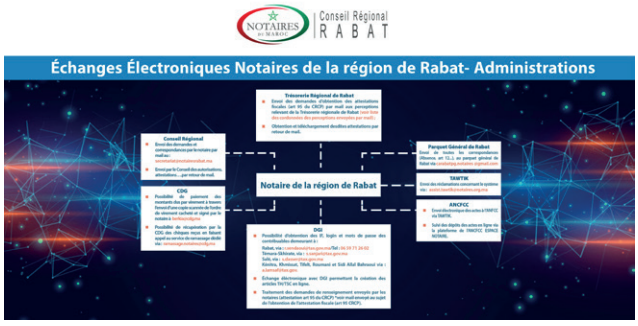

بعض الإجراءات التي اتخذها المجلس مع مختلف الشركاء المؤسساتيين خلال فترة الحجر الصحي

كما تم إنشاء بريد إلكتروني خاص يربط المجلس الجهوي بصفة مباشرة بمدير الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، حيث تحال عليه جميع الشكايات التي يوجهها موثقو الجهة إلى المجلس.

وقد شملت هذه الإجراءات كذلك، التدخل لدى إدارة صندوق الإيداع والتدبير وإدارة بريد بنك لتسريع وثيرة تسليم القن الخاص بقاعدة تبادل المعطيات التي تتوفر عليهما المؤسستان CDGNet وBarid E-SIGN.

وفي إطار تعزيز المقاربة التشاركية، عمل المجلس على إحداث ثمان لجن وظيفية لفتح المجال أمام الموثقين الراغبين في المساهمة في الأوراش المفتوحة من طرف المجلس.

أ. إبداء الرأي في الشكايات الموجهة ضد الموثقين

شكل موضوع الشكايات أحد المحاور التي استأثرت باهتمام المجلس، وذلك للاعتبارين التاليين:

- وضع مساطر تكمّل المقتضيات القانونية، قصد ضمان تكريس حق الحصول على المعلومة وحماية حقوق الدفاع والإنصاف؛
- الاستثمار الأمثل للمواضيع المرتبطة بالشكايات، بغية استشراف الإستراتيجيات المتعلقة بتطوير المهنة والحد من الشكايات وتخفيف العبء على القضاء.

في هذا السياق، عمل المجلس على وضع مسطرة داخلية ارتكزت على المبادئ التالية:

- تمكين الموثق من الإطلاع على الشكاية لبسط وجهة نظره فيها؛
- تكريس مبدأ الحياد والسرية عن طريق تعيين مقرر من بين أعضاء المجلس لدراسة الشكايات، وعرض عناصرها على أعضاء المجلس من أجل اتخاذ المقرر المناسب، دون الإشارة إلى هوية الموثق المعني بالشكاية؛
- منح الموثق أجلا معقولا للإجابة على عناصر الشكاية؛
- إبداء رأي المجلس في الشكاية وإصدار قرار معلل بخصوصها؛
- اعتماد الوسائل البديلة لحل المنازعات عند الاقتضاء.

وقد توزعت مواضيع الشكايات، التي بلغ مجموعها 247 منذ 15 أبريل 2019 إلى 15 مارس 2022 على الشكل التالي:

- عدم احترام مقتضيات القانون 12.90؛
- عدم إتمام الموثق للإجراءات القانونية؛
- مصاريف الأتعاب والمستحقات؛
- التأخير في مباشرة الاجراءات أو تسليم الوثائق؛
- حفظ الأرشيف؛
- شكليات ومضمون العقد التوثيقي؛
- استرجاع ما تبقى من ثمن البيع؛
- حقوق والتزامات الملاك المشتركين في إطار القانون 18.00 كما تم تتميمه وتعديله.

عدد الشكايات

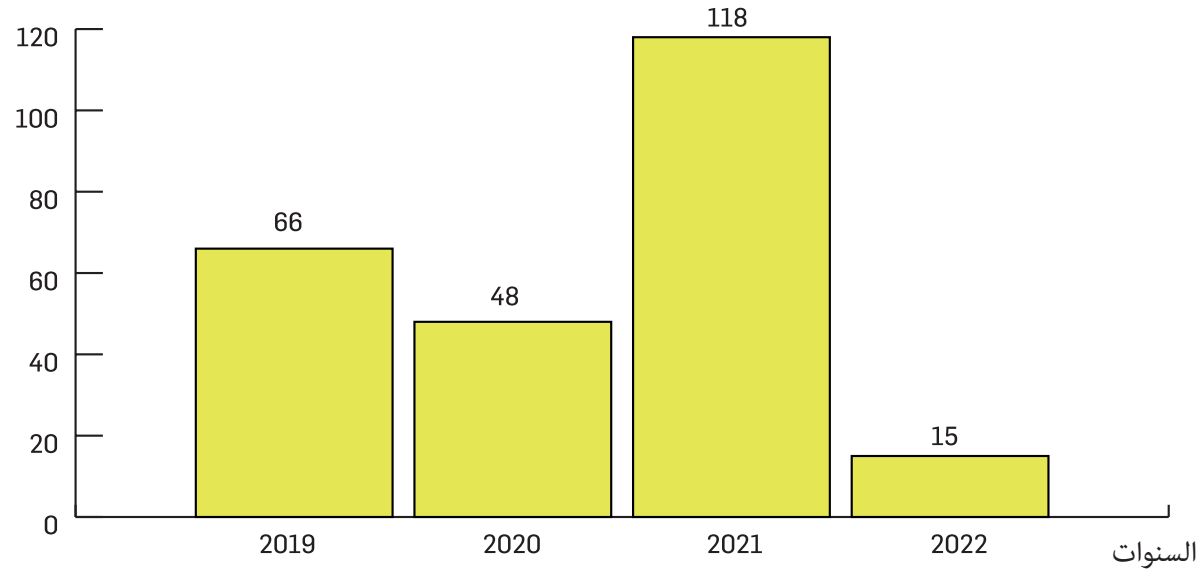

ب. تتبع ومراقبة الحساب المفتوح باسم الموثق لدى صندوق الإيداع والتدبير

تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.14.289 الصادر في 14 ماي 2014 المتعلق بتنظيم وتسيير الحساب المفتوح باسم الموثق بصندوق الإيداع والتدبير، ولاسيما المادة 5 منه، توصل المجلس الجهوي منذ 14 أبريل 2019 إلى غاية 15 مارس 2022 بما مجموعه 12.207 إشعار، سعى من خلالها، كلما تبين له، أن البيانات الواردة في الشيك أو الأمر بالتحويل البنكي، الصادرين من قبل الموثق، غير مطابقة للبيانات المدرجة في وصل الإيداع الأصلي والتكميلي، إلى التدخل من أجل تبيان سبب الخطأ واتخاذ الإجراء المناسب عند الاقتضاء.

ويهدف هذا الإجراء إلى تمكين المجلس من تتبع ومراقبة حسن تسيير المبالغ المودعة لدى الموثق، وتأكده من تسليمها إلى المتعاقدين المستفيدين منها.

عدد الإشعارات

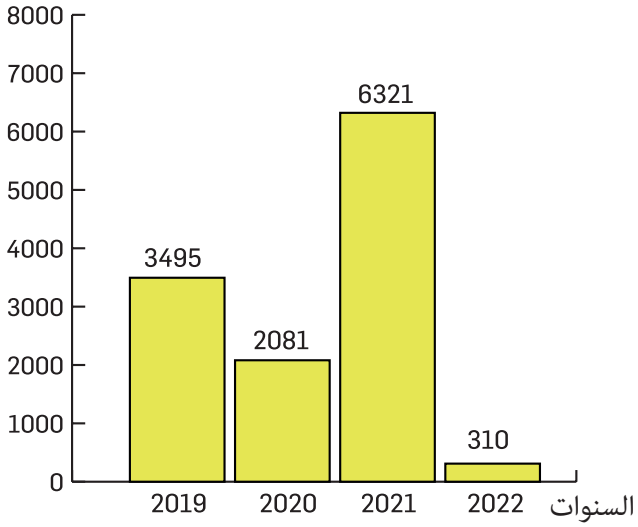

وبالرجوع للمعطيات المتوفرة، يتضح أنه باستثناء الحالات المتعلقة بتغيير اسم المستفيد، فإن سبب ارتكاب الأخطاء والإغفالات المذكورة، يرجع بالأساس إلى انعدام التركيز وعدم تبني مناهج علمية وتدابير وقائية واحترازية موحدة، حين تسليم الوديعة للشخص المستفيد منها.

لذا، ووعيا منه بضرورة مواكبة عمل الموثقات والموثقين لتجاوز مثل هذه الإشكالات، قام المجلس، فضلا عن التنبيهات والملاحظات المثارة خلال حلقات التكوين، بإعداد دليل عملي للممارسات الفضلى لتسيير الحساب المفتوح باسم الموثق لدى صندوق الإيداع والتدبير، يتضمن مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية التي قد تضع حدا لمثل هذه الهفوات وذلك من قبيل:

- الوسائل والآليات التي يتعين على كل موثق وموثقة التوفر عليها واستعمالها ؛
- الوثائق الواجب الاستعانة بها أثناء تسليم الوديعة ؛
- المراحل الواجب اتباعها أثناء تسليم الوديعة.

CDG NET

BULLETIN D'ADHESION AUX SERVICES CDGNET
IDENTIFICATION DU NOTAIRE

Identité
Nom et Prénom du notaire :
Nationalité :
Né (e) le :

Adresse Etude Notariale
Adresse :
Code postal :
Ville (Pays) :
Téléphone fixe : GSM :
Fax : Email :

Identifiant
Nature pièce d'identité : N° :
Date & lieu de délivrance : Date de validité :
N° IF :
N° Taxe professionnelle :
Date début d'activité :

CONDITIONS PARTICULIERES

1. Demande d'adhésion :
Je soussigné(e), Maître ..... Notaire à ....., demande en vertu des présentes l'adhésion aux services CDGNET pour le(s) compte(s) dont je suis titulaire et ouvert sur les livres de la Caisse de Dépôt et de Gestion tel(s) que listé(s) à l'article 2 ci-dessous.
Je demande, par conséquent, à la CDG de me communiquer mon identifiant d'accès à CDGNET via courrier électronique à mon adresse mail communiquée en vertu des présentes et de me permettre d'obtenir [1]☐/ [2]☐ Token (1), auprès de Barid E-Sing.

2. Identification du/des compte(s) :

Compte Dépôt et Règlement	.....
Compte d'Exploitation	.....

3. Entrée en vigueur et résiliation
Les présentes conditions particulières entrent en vigueur à compter de leurs signatures par les Parties. Elles demeureront en vigueur pendant toute la durée de validité de la Convention.

4. Divers
Je déclare que les informations mentionnées ci-dessus sont exactes.

J'accepte expressément, après en avoir pris connaissance, les Conditions Générales de CDGNET qui me sont remises et font partie intégrante du présent contrat.

Le présent contrat entre en vigueur à compter de sa signature. Il demeurera en vigueur tant que le Notaire demeurera titulaire de l'un des Comptes visés à l'article 2 ci-dessus.

Néanmoins, l'accès au Service pourra être interrompu par la CDG, sans préavis aucun, en cas de non-respect du Notaire de tout ou partie des obligations qui lui incombe au titre des présentes et des Conditions Générales.

Fait en deux exemplaires à [.....] Le [.....]

Signature du titulaire précédé de la mention manuscrite « lu et approuvé ».

(1) Encadrer le nombre de token souhaité

Les informations recueillis ne seront utilisées que pour les seules nécessités d'utilisation du service CDGNET. Elles ne feront l'objet de communication en dehors de la CDG et éventuellement de ses filiales que pour satisfaire aux obligations légales et réglementaires ou à la pratique professionnelle. Elles pourront donner lieu à l'exercice du droit d'accès prévu par la loi 09-08 relative à la protection des données personnelles.

ج. تدبير المكاتب الشاغرة

تمثلت تدخلات المجلس على هذا المستوى في اقتراح موثقين بصفة استعجالية، من أجل التسيير المؤقت في حالة التوقف عن العمل بطلب من الموثق أو في حالة الوفاة أو في حالة الإنتقال أو في حالة صدور عقوبة التوقيف المؤقت ضد الموثق.

ويمكن تلخيص عدد حالات الانتقال والوفيات والتوقف المؤقت والإيقاف بسبب العقوبات التأديبية في الجدول التالي:

الموثقون الجدد	6
الموثقون الوافدون على الجهة	7
حالات الانتقال	3
حالات الوفيات	1
حالات التوقف عن مزاولة المهنة	5
حالات الإيقاف بسبب عقوبات تأديبية	2

د. تلقي الإشعارات بالتغيب عن المكتب

تطبيقا لمقتضيات المادة 17 من القانون المنظم لمهنة التوثيق 32.09، توصل المجلس خلال فترة هذه الولاية 331 إشعارا بالتغيب موزعا على الشكل التالي:

عدد الإشعارات بالتغيب عن المكتب

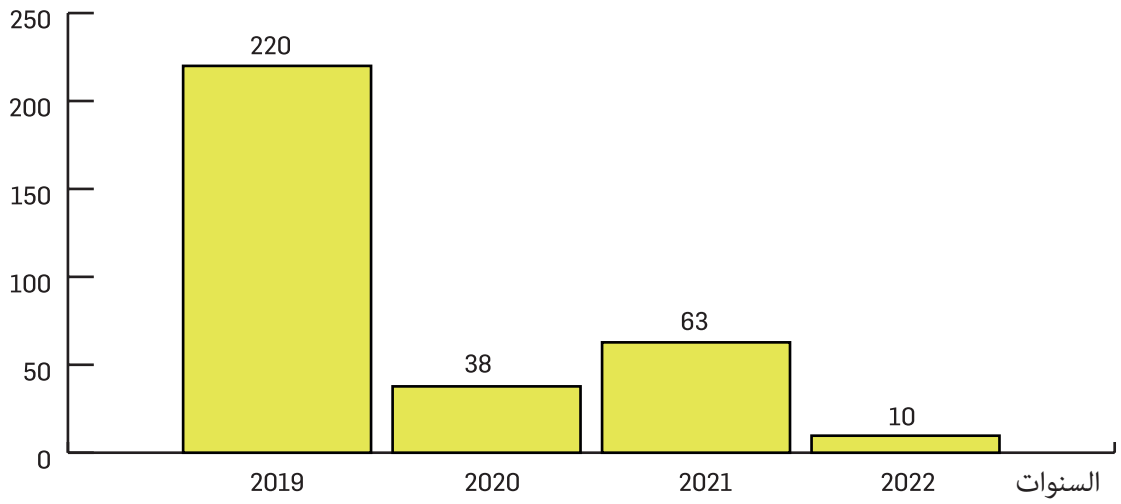

ه. تسليم الشواهد

بلغ عدد شواهد مزاولة المهنة المسلمة من طرف المجلس الجهوي 113 شهادة

2 المواكبة والمراقبة

المعايير المعتمدة لتحديد المكاتب موضوع عمليات المراقبة

تبعا للمادة 65 من القانون 32.09 المنظم لمهنة التوثيق، وتفعيلا لدور المجلس في تأطير ومواكبة موثقات وموثقي الجهة من أجل التطبيق السليم للقانون، تمت برمجة عمليات مراقبة مكاتب موثقات وموثقي الجهة من طرف الموثقين المكلفين بعملية المراقبة، والذين تم انتخابهم خلال الجمع العام الانتخابي المنعقد يوم 25 فبراير 2021، وفق برنامج سنوي مسطر سلفا، يعتمد معايير موضوعية في تحديد قائمة المكاتب التي ستشملها عمليات المراقبة من أهمها:

- المكاتب التي يتوصل المجلس بشأنها شكايات يفوق عددها ثلاثة في السنة؛
- المكاتب التي لا تحترم مواصفات اللوحة البيانية المعلقة بمبنى المكتب ؛
- المكاتب التي يتوصل بشأنها المجلس بإشعارات من صندوق الإيداع والتدبير بخصوص تسيير الحساب المفتوح باسمه لدى المؤسسة المذكورة ؛
- المكاتب التي تروج حولها إشاعات تسيئ الى مهنة التوثيق؛
- المكاتب حديثة التأسيس.

وقد توزعت المواضيع التي انصبت عليها المراقبة، تلك المتعلقة بالودائع ومدى احترام المرسوم المتعلق بصندوق الإيداع والتدبير، وتاريخ تسليم ثمن البيع للبائع، على اعتبار أن هذه النقطة تعتبر من بين المؤشرات الهامة التي تدل على المنافسة غير الشريفة، و الحصول على الإذن المسبق من أجل القيام بأداء مبلغ لفائدة الأغيار باسم البائع، إضافة الى إشكالية الموافقة المسبقة على الأتعاب عن طريق ملء وتوقيع وثيقة تقييم المصاريف والأتعاب، لما في ذلك من حماية لصورة المهنة والثقة التي ينبغي أن يحظى بها الموثقون. كما شملت المواضيع المرتبطة بالمراقبة أيضا، التأكد من احترام اليافطة.

وجدير بالذكر، أن عمليات المراقبة تتوج بتقديم خلاصات وتقارير المراقبين، تكون محط نقاش وتحليل من طرف المجلس الذي يقوم بإعداد تقرير تركيبي عام لرصد الخلاصات والإجراءات الواجب اتخاذها، لتجويد عمل الموثق وتجاوز الإشكالات المسجلة. وفي هذا السياق، عمل المجلس على إعداد وتحيين نماذج وثائق المراقبة، رغبة منه في تسهيل وتأطير عمل المراقب الذي ينبني على تسجيل الملاحظات وتدوينها في النماذج المذكورة، وذلك لتوضيح المسطرة الواجب اتباعها لتأمين تعامل محاط بأقصى درجات الشفافية والانضباط للمساطر المعمول بها.

الأهداف المرسومة

وقد سعى المجلس الجهوي إلى تحديد جملة من الأهداف التي يتوخاها من عملية المراقبة، انطلاقا من حرصه على إحاطة هذه العملية بأكبر قدر من الشمولية والموضوعية. وتتوزع هذه الأهداف حول المبادئ التالية:

- صيانة مبادئ وتقاليد وأعراف مهنة التوثيق؛
- مراقبة المبالغ المودعة في حساب الموثق؛
- مراقبة مدى ملائمة العقود المحررة من طرف الموثق للمقتضيات القانونية، ومدى احترام الموثق للنظم و القرارات التي يصادق عليها المجلس؛
- توحيد الممارسة التوثيقية من أجل الحد من الشكايات التي يتوصل بها المجلس الجهوي للموثقين؛
- خلق جو من التواصل والتعاون بين المجلس والموثق.

عدد المكاتب موضوع عملية المراقبة

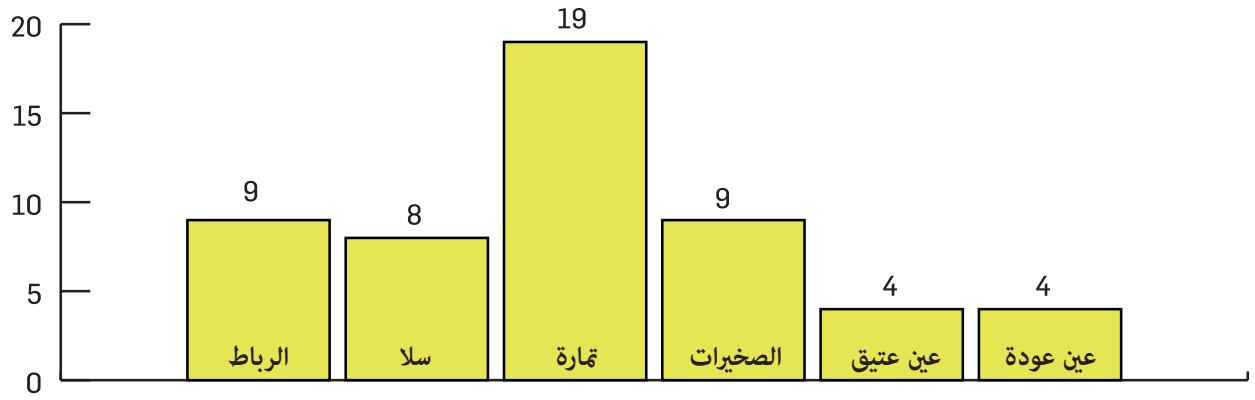

ومساهمة منه في تكريس المفهوم الحقيقي للمراقبة، عمل المجلس الجهوي على وضع نظام داخلي يحدد حقوق وواجبات كل من الموثق والمراقب. وتم التأكيد على مجموعة من المبادئ والأهداف التي يجب أن تحكم مهمة المراقب، وهي:

- التأكيد على الدور البيداغوجي و التأطيري لعمل المراقب؛
- حصر دور المراقب على معاينة الاختلالات موضوع المراقبة دون إصدار أحكام قيمة؛
- المراقبة ليست سلطة بل هي مهمة؛
- التقيد بمقتضيات القانون وميثاق المراقبة؛

فضلا عن ذلك، وضمانا لنجاعة عمليات المراقبة، فقد تم إخضاع جميع مكاتب المراقبين، لمراقبة مسبقة.

من جهة أخرى، فقد تم تنظيم ورشة تكوينية أولى لفائدة المراقبين بتاريخ 28 أبريل 2021، تمحورت حول كيفيات إجراء عمليات المراقبة، تلتها ورشة لتقييم حصيلة المراقبة والمساطر الواجب إعمالها في كل حالة، وذلك بتاريخ 19 يناير 2022.

لائحة الأعضاء المنتخبين لمزاولة عملية المراقبة

الأستاذ أمين زنيبر

الأستاذ مختصر العلمي

الأستاذ جمال الدين العلمي

الأستاذة نسرين السمار

الأستاذة لبنى الجاي

الأستاذة ياسمينة علوي

الأستاذ أنس فيلالي بابة

الأستاذ سعيد الهلالي

الأستاذة ليلى البلعمشي

الأستاذة عفاف الوليدي

الأستاذ أحمد الوزاني

الأستاذة سعاد شريف الإدريسي

الأستاذ ادريس عمرانة

الأستاذ عبد الحق شدادي

الأستاذ احمد همام العوفير

الأستاذة رشيدة طالب

الأستاذة يسرى الحجام

3 . التأهيل المؤسساتي والحصول على شهادة الجودة

تمكَّن نظام إدارة الجودة للمجلس الجهوي للموثقين بالرباط من اجتياز افتحاص شهادة «إيزو 9001» الدولية، وفقاً لنسخة 2015، وذلك يوم 04 مارس 2022، حيث أبرزت هذه الشهادة جودة الأعمال والمجهودات التي يقوم بها المجلس الجهوي لإنجاز مشاريع مهيكلة وطموحة، كما أنها تشكل دليلا على التزام المجلس وحرصه على التحسين المستمر للأداء، كإحدى أولوياته. بالإضافة إلى أن هذا التتويج يكرس المجهودات الدائمة لجميع العاملين بالمجلس الجهوي من أجل مواكبة موثقات وموثقي الجهة.

وقد حصل المجلس الجهوي على هذه الشهادة الدولية المرموقة، بعد تدقيق تفصيلي ومكثف وشامل للمهام المسندة إليه بمقتضى القانون 32.09، خلص إلى تطبيق المجلس لمعايير مواصفة "آيزو 9001:2015".
ومن بين هاته المهام، نذكر:

- استقبال الموثقين؛
- مراقبة مكاتب الموثقين؛
- السهر على احترام أخلاقيات المهنة وفض النزاعات عبر الوساطة؛
- تكوين الموثقين الجدد، والموثقين الممارسين وأجرائهم؛
- التواصل مع العموم؛
- تحسين الممارسات المهنية وتطوير أساليب العمل.

ويعتبر الحصول على اعتماد علامة الجودة «ISO 9001» خطوة مهمة في تطبيق الخطط الموضوعة لتعزيز تميز المجلس الجهوي، وإحداث نقلة نوعية في آليات عمله، كما يعتبر أحد آليات تطوير منظومة الرقابة الداخلية، وضمان ديمومة الخدمات المقدمة للموثقين والمواطنين، وفق معايير دولية، تسمح بتكريس الثقة في المهنة، المجلس والموثق.

وتتضمن هذه الشهادة التي حصل عليها المجلس الجهوي للموثقين بالرباط تسيير نظام الجودة لمدة ثلاث سنوات. وقد مرت عملية الحصول عليها بمرحلتين أساسيتين، أولها، مرحلة إعداد وتحضير خطة العمل وآليات التنفيذ، وبرامج تدريبية مختلفة، لتمكين أطر المجلس من الاطلاع على مفاهيم ومتطلبات المواصفة وبناء ثقافة الجودة بالمجلس، تلتها مرحلة التشخيص التي استهدفت تحليل نظام العمل الحالي وتحديد مدى ملائمته مع متطلبات المواصفة. حيث تم التأكد بأن المجلس الجهوي يستوفي لجميع متطلبات هذه الشهادة.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للتقييس "الأيزو" قد وضعت شروطا ومقاييس صارمة لضمان التزام جميع الشركات والمؤسسات الحائزة على شهادات صادرة عنها بأسمى معايير الجودة، حيث تقوم المنظمة بإجراء المراجعات المستمرة والدورية للتأكد من التزام الشركات بمعايير الجودة العالمية.

ويعد المعيار الدولي «آيزو 9001» أكثر معايير أنظمة إدارة الجودة انتشاراً في العالم؛ إذ يعنى بمراقبة مستوى الجودة، مما يساعد المؤسسات الحائزة على هذه الشهادة على الارتقاء بخدماتها لأعلى المستويات، إضافة إلى تطوير آلية أدائها لأعمالها المختلفة.

ATTESTATION

Conseil Régional des Notaires de Rabat

a été audité par BUREAU VERITAS MAROC

Date(s) d'audit : 04 Mars 2022

L'audit du Système de Management a été fait selon le(s) référentiel(s)

ISO 9001:2015

et a porté sur les activités suivantes :

L'accueil des notaires ; le contrôle des études notariales, le respect de la déontologie, et le règlement des différends à travers la médiation ; la formation des futurs notaires, des notaires en exercice et de leurs collaborateurs ; la communication à destination du public ; l'amélioration des pratiques notariales et le développement de nouvelles techniques d'exercice de la profession.

L'organisme n'ayant fait l'objet d'aucun écart

Mouna TEMSAMANI

Directeur Certification

BUREAU VERITAS MAROC S.A
Immeuble Sigma 7ème étage
La Colline / Sidi Maarouf
20520 Casablanca
Tél: 0522 543 540 / Fax: 0522 543 536

أ. إقرار المساطر الداخلية

إن حصول المجلس على شهادة الجودة استلزم إقرار مجموعة من المساطر الداخلية. وقد تمت الاستعانة في هذا الصدد بخبير مختص في المجال. وقد حاز هذا المشروع على ثقة أعضاء المجلس بعد نقاش موسع حول مختلف الجوانب التقنية والقانونية والعملياتية التي يفرضها الإعتماد على هذا التصنيف.

ب. إقرار مبدأ التدبير بالأهداف

وهو تدبير مؤسس على الحكامة الجيدة القائم على تقاسم الأدوار والمسؤوليات والمهام بين جميع مستخدمي المجلس الجهوي للموثقين. وبناء على ذلك، قام المجلس الجهوي باعتماد مقاربة تهم التدبير المبني على النتائج بحسب الأهداف التي يسعى هذا الأخير إلى تحقيقها، من أجل إحلال روابط الثقة وتعزيزها بين المجلس والموثق والإدارة والمواطن.

كما تسعى هذه المقاربة إلى تطوير وترشيد أساليب التدبير، سواء على المستوى الإداري أو المالي.

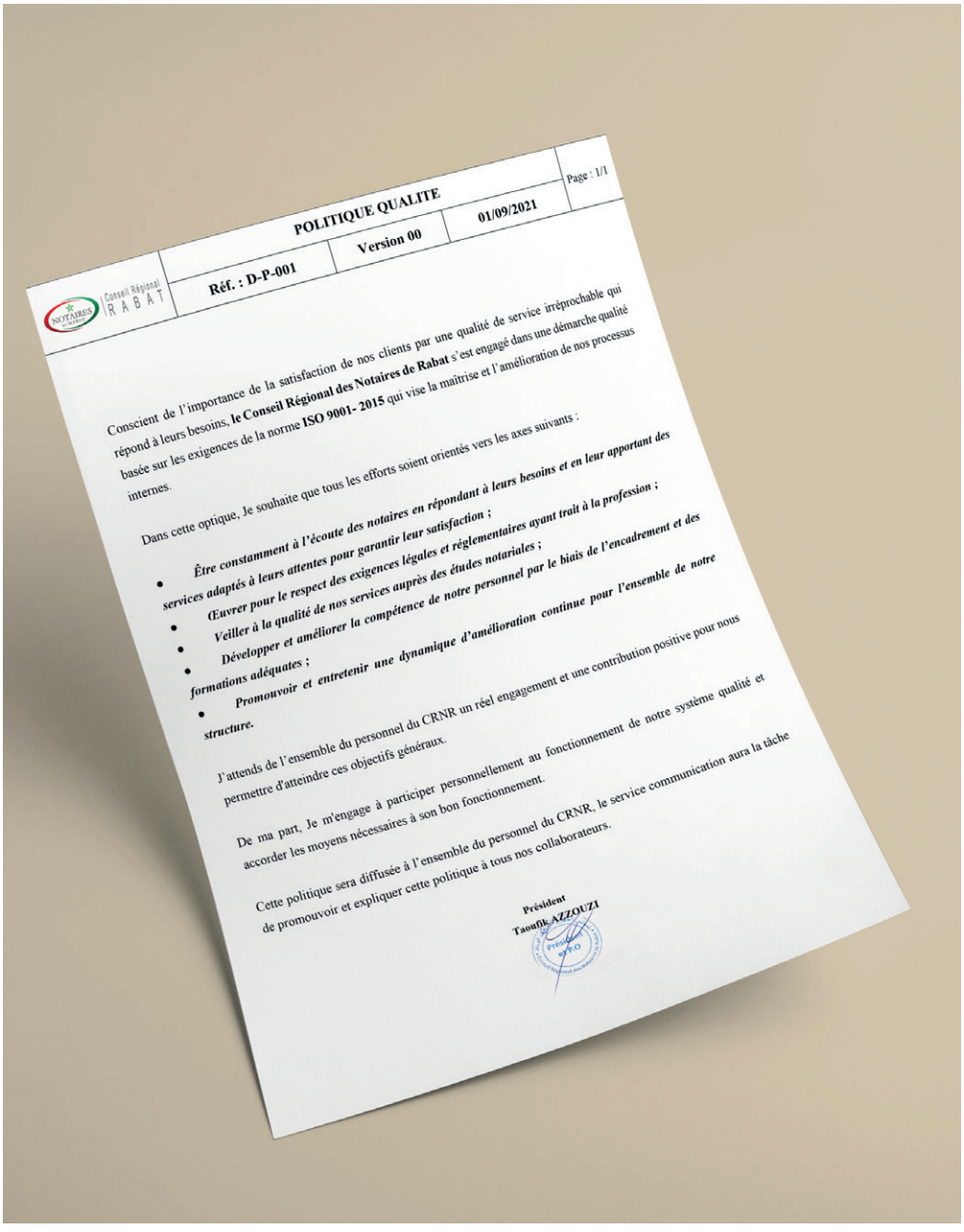

ج. الحكامة التدبيرية على المستوى الإداري

اجتماعات المجلس

كهيئة تنظيمية مسيرة لأشغاله، واظب المجلس الجهوي خلال هذه الولاية على عقد اجتماعات دورية كانت محط نقاش وحوار مفتوح حول مجموع القضايا المطروحة. فعبر27 اجتماعا، صادق المجلس على سلسلة من المقررات التي تهم علاقة المجلس بجسم الموثقين وتأطيرهم، والبت في الشكاوى التي يتوصل بها وتدارس سبل تعزيز علاقاته مع الشركاء والمؤسسات.

صورة لأعضاء المجلس خلال أحد الاجتماعات

تدعيم هياكل المجلس وتدبير الموارد البشرية

اعتبارا لتنامي المهام الملقاة على عاتق المجلس الجهوي، برزت الحاجة إلى تعزيز إدارته، وإلى وضع نظم تدبيرية حديثة للرقي بمستوى الخدمات التي يقدمها للموثقات والموثقين.

وعلى هذا الأساس، عزز المجلس فريق عمله بطاقات جديدة عن طريق التعاقد مع مسؤولة قانونية وأخرى في مجال التواصل، وتم إخضاعهما لدورات تكوينية، لتأهيلهما للنهوض بمجالات اشتغالهما.

د. الحكامة التدبيرية على على المستوى المالي

سعى المجلس الجهوي إلى التعاقد مع محاسب معتمد بهدف مواكبته في إيداع التصريحات الضريبية، احتراما للمقتضيات الضريبية المعمول بها. كما عمل على تكليف مدقق الحسابات من أجل افتحاص حسابات المجلس برسم السنوات 2019 و 2020 و 2021، علما أن حسابات المجلس كانت تعالج وفق نظام معلوماتي يسمح بالملائمة مع المعايير المحاسباتية المعتمدة وطنيا.

(سوف توضع نسخة من التقرير النهائي للاطلاع بمقر المجلس).

رسوم بيانية حول أوجه صرف الميزانية حسب السنوات

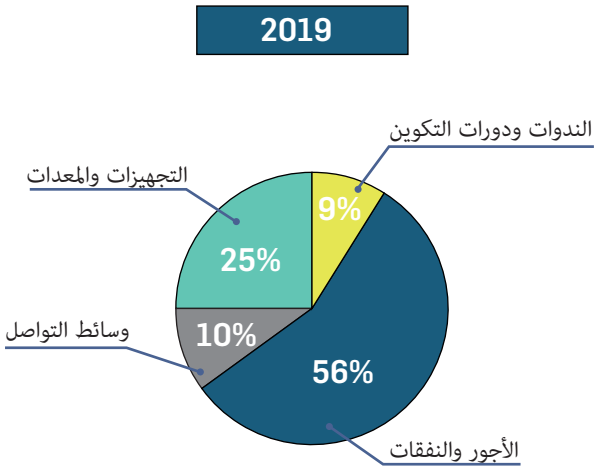

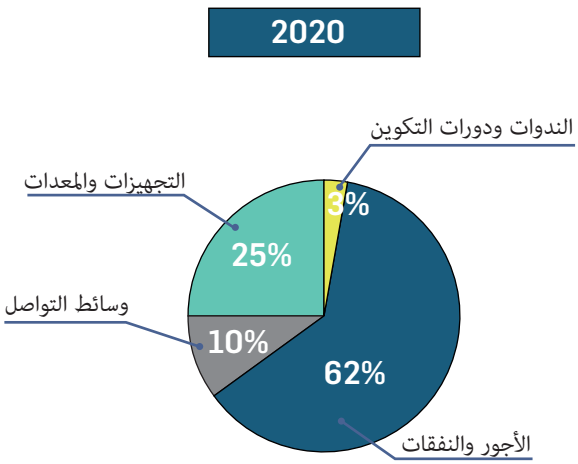

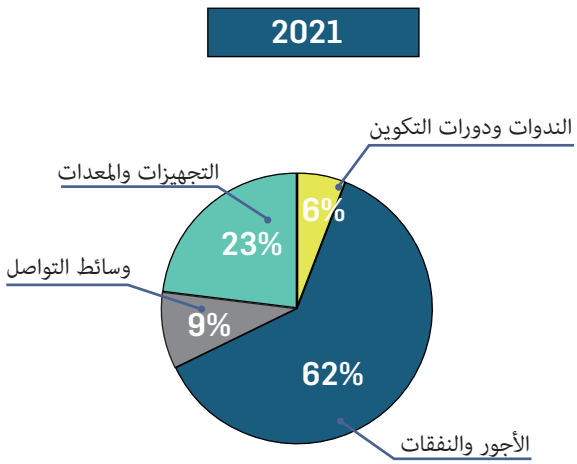

ه. استطلاعات الرأي

في سابقة من نوعها، أجرى المجلس الجهوي استطلاعا للرأي موجه للسيدات والسادة الموثقين لمعرفة رأيهم في مدى جودة الخدمات المقدمة لهم من قبل المجلس .

وقد جاءت نتائج الاستطلاع لتزكي المجهودات التي قام بها المجلس طيلة مدة اشتغاله:

- 71.50 في المئة من المستجوبين جد راضين على سرعة الاستجابة والإنصات والنجاعة؛
- 70.82 في المئة من الموثقين أقروا بأنهم جد راضين على التفاعل والمهنية ووضوح الخطاب والشفافية والحياد لدى مكونات المجلس؛
- 68.7 في المئة أعطوا ميزة حسن جدا على جودة الخدمات المقدمة للموثقين ومساعديهم ودعمهم وتكوينهم وكذا رضاهم على سرعة تسليم الرخص ومراقبة الدراسات وتنظيم اللقاءات.

الهدف الرئيسي الثاني:
تكريس إشعاع المهنة

راهن المجلس الجهوي خلال هذه الولاية على مواصلة العمل على ترسيخ صورة المجلس المهنية جهويا وتكريس الإشعاع الذي وضعت أسسه خلال الولايتين السابقتين إن على المستوى الجهوي ، الوطني أو الدولي وذلك من خلال تعزيز التواصل وإبرام الشراكات مع المؤسسات والإدارات المهنية ذات الارتباط الوظيفي مع مهنة التوثيق.

الهدف الفرعي الأول:
تعزيز التواصل

كان لزاما على المجلس في ظل ما كانت تفرضه الحالة الوبائية من تدابير استعجالية، أن يبتكر أنماطا جديدة من التواصل الفعال والناجع، سواء مع عموم المواطنين، أو على مستوى دائرة الموثقين والإدارات العمومية ذات الارتباط الوظيفي بمهنة التوثيق.
وقد مكنت هذه الأنماط التواصلية من الحفاظ على تلك الرابطة المهنية والإنسانية مع مجموع المتدخلين، تكريسا لمبدأ الحق في الحصول على المعلومة.

1 التواصل مع الموثق

قام المجلس بإنشاء مجموعات وصفحات على مواقع التواصل الإجتماعي، والتي تضم موثقات وموثقي الجهة، بهدف إعطائهم الحق في التعبير عن آرائهم ومشاركة المعلومات القانونية المتعلقة بالممارسة المهنية.
وتعزيزا لنهج سياسة القرب في التواصل مع الموثقين، قام المجلس بمبادرة «في ضيافة المجلس»، والذي يعتبر لقاءا خاصا ينظم عبر تقنية المناظرة المرئية، يجمع موثقات وموثقي الجهة برئيس وعضوين من المجلس.
و شكلت هذه المبادرة موعدا قارا يقوم من خلاله رئيس المجلس بالتطرق لبعض المواضيع الآنية التي تهم مهنة التوثيق، وواقع الممارسة العملية على الصعيد الجهوي. يشارك في تنشيط كل واحد من لقاءات هذا الموعد القار عضوين من أعضاء المجلس، يتم اختيارهما بصفة دورية، بحسب طبيعة المواضيع المعروضة للنقاش.
ويندرج تنظيم هذا الموعد، في سياق تقوية قنوات التواصل والتشاور وضمان إيصال المعلومة الصحيحة وإخبار موثقات و موثقي الجهة بالقرارات المتخذة من طرف المجلس الجهوي و بكل المستجدات التي يعرفها واقع الممارسة العملية، مع إعطاء الفرصة للحضور من أجل إبداء ملاحظاتهم وانتقاداتهم البناءة. يشار إلى أن تنظيم هذا الموعد، يأتي في سياق اهتمام المجلس بتفعيل آليات التشاور مع مجموع موثقات وموثقي الجهة، ومراعاة لما تقتضيه ظروف الجائحة من ضرورة احترام قواعد التباعد الاجتماعي لوقف تفشي وباء كوفيد 19.
ومن جهة أخرى، تم إعداد شريط فيديو يبسط مقتضيات المادة 12 من القانون 32.09.

لقاء خاص ينظمه المجلس الجهوي للموثقين بالرباط بصفة دورية عبر تقنية المناظرة المرئية يجمع موثقات وموثقي الجهة برئيس المجلس.

"في ضيافة المجلس" موعد قار يحاول من خلاله رئيس المجلس التطرق لبعض المواضيع الآنية التي تهم مهنة التوثيق وواقع الممارسة العملية على الصعيد الجهوي. يشارك في تنشيط كل واحد من لقاءات هذا الموعدالقار عضوين من أعضاء المجلس يتم اختيارهما بصفة دورية بحسب طبيعة المواضيع المعروضة.

الهدف من تنظيم هذا الموعد، تقوية قنوات التواصل والتشاور وضمان إيصال المعلومة الصحيحة وإخبار موثقات موثقي الجهة بالقرارات المتخذة من طرف المجلس الجهوي و بكل المستجدات التي يعرفها واقع الممارسة العملية، مع إعطاء الفرصة للحضور من أجل تلقي ملاحظاتهم وانتقاداتهم البناءة.

يشار إلى أن تنظيم هذا الموعد، الذي لا تتعدى مدة بثه الساعة والنصف، يأتي في سياق اهتمام المجلس بتفعيل آليات التشاور مع مجموع موثقات و موثقي الجهة ومراعاة لما تقتضيه ظروف الجائحة من ضرورة احترام قواعد التباعد الاجتماعي لتوقي تفشي وباء كوفيد 19.

صورة تؤرخ لإحدى حلقات لقاء «في ضيافة المجلس»

2 التواصل مع المواطن

في إطار التفاعل الإيجابي مع ما فرضته الجائحة من ضرورة التقيد بإجراءات التباعد الاجتماعي، وانسجاما مع التوجيهات الحكومية الرامية إلى ضمان استمرارية الخدمات الضرورية، حرص المجلس على اعتماد تقنيات التواصل الرقمي كواحدة من الحلول الكفيلة بتعزيز استمرارية خدمة التوثيق خلال هذه الفترة.

وبهدف إبقاء المواطن على تواصل مستمر مع موثقي الجهة أطلق المجلس الجهوي مبادرة «ألو نوطير»، حيث خُصِّصَ رقم يتواصل من خلاله المواطنون بمن فيهم المحاصرون بسبب الحجر الصحي، مع الموثقين عبر تطبيق الواتساب بغرض الإجابة عن تساؤلاتهم وانشغالاتهم المرتبطة بالمهنة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة عرفت نجاحا كبيرا، جسده التفاعل والاقبال الواسع للمواطنين، والكم الهائل من الأسئلة التي توصل بها المجلس، والذي حرص على الإجابة على أكبر قدر ممكن منها.

وقد لقيت هذه المبادرة استحسانا وارتياحا، جسدته نوعية التعليقات والرسائل التي يدونها المتفاعلون مع المبادرة.

صورة تجسد مشاركة بعض المواطنين في مبادرة «ألو نوطير»

مبادرة «ألو نوطير»

أما على مستوى تعزيز عمليات التحسيس والتعريف بمهنة التوثيق، قام المجلس بإعداد وبث شريط تعريفي خاص بمهنة التوثيق واختصاصات الموثق، و شريط آخر تحسيسي حول الودائع التي يتلقاها الموثقون في حسابهم المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير.

كما كرس المجلس الجهوي سياسته التواصلية بمواصلة الانفتاح على وسائل الإعلام الوطنية والجهوية بمختلف توجهاتها وأنواعها، بهدف تقوية جسور التواصل بينه والرأي العام الوطني، وإشاعة الثقافة القانونية لدى المواطنين، ومدهم بمختلف المعلومات التي تهم ميدان التوثيق بالمغرب، والمساهمة في تصحيح بعض المعطيات والمغالطات، وتبديد بعض مجالات سوء الفهم بين المجتمع والمهنة. وقد تفاعل المجلس الجهوي مع مختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والرقمية من خلال مدها بالمعلومات والمعطيات والبيانات المطلوبة قصد إعداد مواد صحفية مختصة. كما عزز المجلس هذا الحضور، من خلال المشاركة في العديد من الندوات الاعلامية والبرامج الحوارية التي تناولت مواضيعها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مهنة التوثيق.

وفي إطار الانفتاح على مغاربة العالم، قام المجلس الجهوي، بتعاون مع راديو «أرابيل» و«ريم» راديو و«ميب» راديو، بالمشاركة في حلقات توعوية و تحسيسية، تهدف إلى مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج. حيث تم التطرق لمجموعة من المواضيع التي تستأثر باهتمام الجالية المغربية المقيمة بالخارج، كموضوع الهبات و الضرائب والتحفيظ والتقييد العقاري وشروط الوكالة، وقضايا أخرى تشكل اهتمام الأسر المغربية في المهجر.

أحدى حلقات البرامج الإذاعية التي شارك فيها المجلس بشراكة مع «راديو أرابيل»

3 التواصل مع الإدارة

وسيرا على نفس النهج القائم على تجسيد التواصل الفعال والمنتج، بادر المجلس الجهوي إلى وضع وتسيير نظم إلكترونية بهدف الإبقاء على تواصل مستديم مع مختلف الإدارات ذات الارتباط الوظيفي مع مهنة التوثيق. وقد همت عمليات التواصل هاته كل من الإدارات الجهوية والإقليمية للضرائب، والخزينة الجهوية، والوكالة الوطنية للمحافظة والمسح العقاري والمحاكم الموجودة بدائرة محكمة الاستئناف بالرباط، وصندوق الإيداع والتدبير والتمثيليات الجهوية للبنوك ومؤسسات التمويل.

.

4 تحديث الموقع الإلكتروني للمجلس

عمل المجلس ابتداء من 28 يونيو 2021 على إطلاق نسخة جديدة لموقعه الإلكتروني **www.notairesrabat.ma** بهدف التعريف بأنشطة المجلس والتظاهرات التي ينظمها، حيث يوفر كافة المعلومات والخدمات للمتصفحين ،قصد الإطلاع عليها واستغلالها بكل يسر وسهولة.

لقد بات هذا الموقع يفرض نفسه كمرجع لا محيد عنه، وذلك بتزايد عدد المشتركين وعدد الزوار الذين هم في بحث دائم عن المعلومة الصحيحة، ومن مصدرها الرسمي. والمؤمول، هو أن يتضمن هذا الموقع صفحات تفاعلية مباشرة مع كل المهتمين والراغبين في الاطلاع على مستجدات المهنة وعلى مساطر المجلس الداخلية.

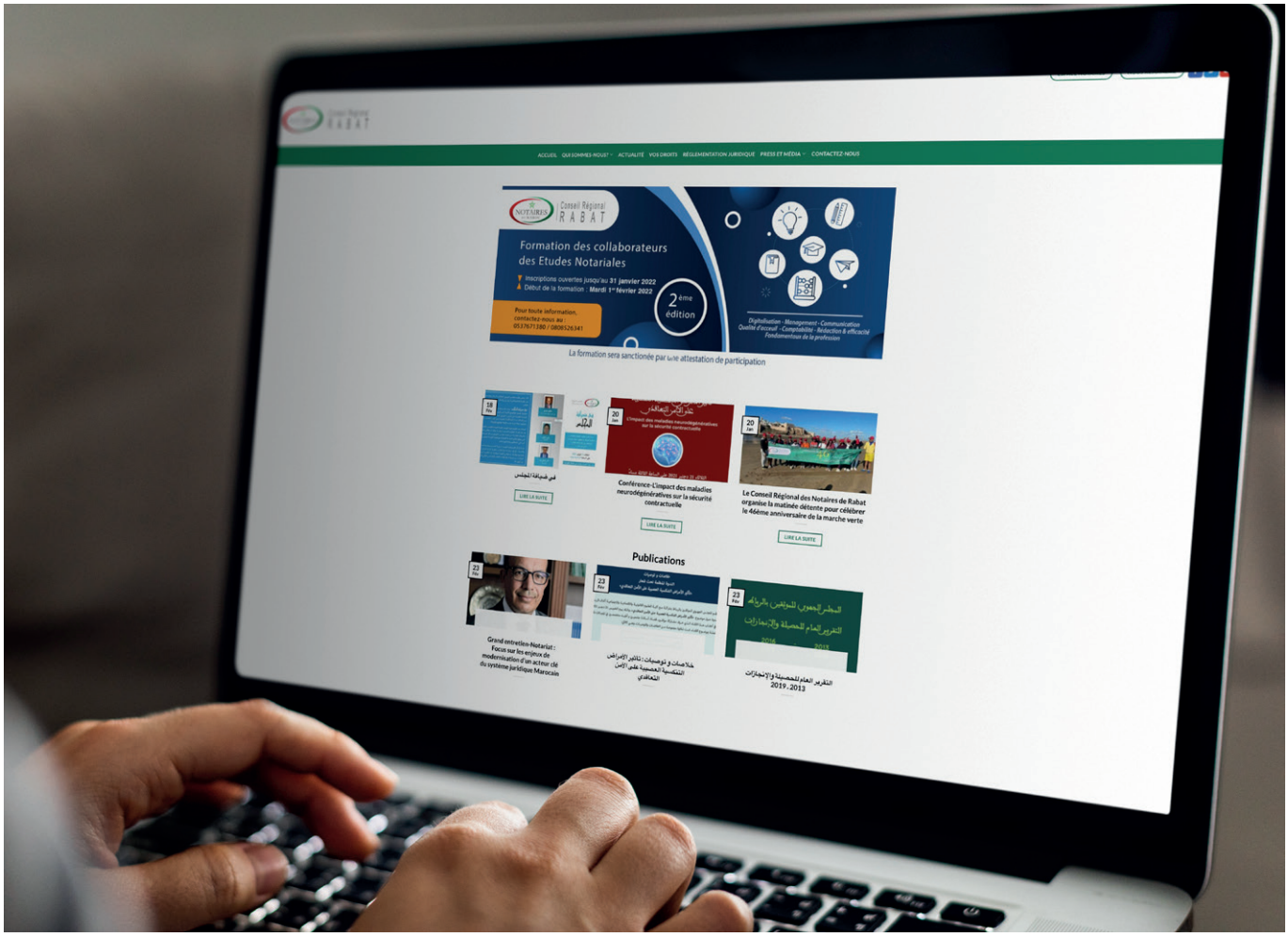

صورة لإحدى صفحات الموقع الإلكتروني

الهدف الفرعي الثاني: الأدوار الإشعاعية

وعيا من المجلس الجهوي بضرورة تكريس ثقافة الانفتاح، الحوار ومد جسور التواصل مع محيطه القانوني، القضائي، الجامعي والاجتماعي، حرص المجلس على تقوية إشعاعه كفاعل مهني جهوي، من خلال قيمة الشراكات التي أبرمها مع بعض المؤسسات الوطنية والدولية، وعدد ونوعية اللقاءات العلمية التي شارك فيها.

صورة لإحدى الندوات المنظمة من طرف المجلس الجهوي

1 الانفتاح على المؤسسات الشريكة

سعى المجلس خلال هذه الولاية إلى تكريس انفتاحه على مختلف المؤسسات والإدارات الشريكة من خلال ربط قنوات الحوار معها.

في هذا السياق، حرص المجلس على تقوية قنوات التشاور والحوار مع مسؤولي صندوق الإيداع والتدبير، ومؤسسة العمران، والمديرية الجهوية للضرائب، ومحكمة الاستئناف، والمحاكم الابتدائية، والخزينة الجهوية للرباط، والمحافظة العقارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأغلب التمثيليات الجهوية للبنوك ومؤسسات التمويل.

وتفعيلا لدوره كقوة اقتراحية، شارك المجلس في عدد من اللقاءات التي أغنى نقاشاتها بالآراء المبنية على تجارب وخبرات أعضائه، وذلك من خلال مساهمته بالعديد من التوصيات التي ناهزت 37 مقترحا، يندرج في إطار السعي لإغناء الترسانة القانونية الوطنية، توزعت على المجالات التالية :

- 20 مقترحا في المجال الضريبي ؛
- 6 مقترحات في المجال التشريعي ؛
- 5 مقترحات في مجال تطوير الممارسة المهنية وتقوية سبل التعاون بين المتدخلين ؛
- 3 مقترحات في مجال تشجيع البحث العلمي ؛
- مقترحان في مجال حماية الحقوق الأساسية ؛
- مقترح في مجال تطوير آليات التعاون الدولي.

وفي إطار انفتاحه على محيطه الأكاديمي والمهني والعلمي، قام المجلس بإبرام عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع بعض الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات، نذكر من بينها:

- اتفاقية شراكة مع مؤسسة العمران الرباط ـ سلا ـ القنيطرة بتاريخ 21 مارس 2022 ؛
- اتفاق شراكة مع الماستر المتخصص «المنازعات القانونية والمساطر القضائية» بتاريخ 01 فبراير 2021 ؛
- بروتوكول اتفاق شراكة استراتيجي مع «ليكسيس نيكسيس»المغرب بتاريخ 02 دجنبر 2020 ؛
- اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ أكدال بتاريخ 18 فبراير 2020؛
- اتفاقية شراكة مع المديرية الجهوية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بتاريخ 05 نونبر 2019 ؛
- اتفاقية شراكة مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة بتاريخ 10 أبريل 2019.

مراسيم توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الجهوي وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال

2 المبادرات الاجتماعية

في إطار تقوية الروابط الاجتماعية والانسانية داخل الأسرة التوثيقية بالجهة، تم اتخاذ العديد من المبادرات التي استهدفت تجسيد مفهوم الزمالة والتآزر والتضامن داخل هذه الأسرة. وقد شملت هذه المبادرات الأنشطة والاجراءات التالية:

- تنظيم لقاءات رياضية وترفيهية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء؛
- الاستفادة من مراكز التخييم التابعة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة؛
- تسهيل مأمورية الموثقين ومواكبتهم في مساطر الحصول على «قرض اوكسجين» المدعوم من قبل الدولة مع الشركة العامة والقرض العقاري والسياحي؛
- دعم تضامني مع بعض الموثقين وذويهم؛
- مواكبة أسرة أحد الموثقين الذي وافته المنية سنة 2021، في مجال تتبع المسار الدراسي لأطفاله؛
- تتبع مسطرة صرف مبالغ التعويضات الواجب صرفها من طرف المجلس الوطني وشركة التأمين، حيث تم صرف كل التعويضات في متم شهر مارس 2022؛
- تتبع وتفعيل مسطرة صرف مساعدات مادية لفائدة الموثقات والموثقين المهددين بالافراغ أو الذين يعانون من ظروف مادية قاهرة، حيث تم تفعيل مسطرة صرف هذه التعويضات لفائدة خمسة مكاتب توثيقية على صعيد الجهة؛
- تنظيم أول اجتماع رسمي للمجلس الجهوي غداة انتخاب أعضائه، حيث شكل ذلك مناسبة تم خلالها:

  * تكريم فقيد المهنة وقيدومها ذ موريس حمو، والذي تم تسمية قاعة اجتماعات المجلس باسمه مع وضع صورة له بمدخل القاعة؛

  * استقبال الموثقات والموثقين الجدد وتقديمهم للمجلس وللمهنة من طرف نخبة من قدماء موثقات وموثقي الجهة، حيث شكل ذلك مناسبة لربط ماضي المهنة بحاضرها، وكذا لتكريس ثقافة الاعتراف والانفتاح على الأجيال الجديدة.

خاتمة

إن هـذا الموجـز، الـذي تشرفنـا بتقديمـه هـو نتـاج عمـل جماعـي وجهـد مشـترك مـا بـين مختلـف مكونـات جسـم الموثقـين والمجلـس الجهـوي والـشركاء الوظيفيـين.

فبفضـل اللـه تعـالى، وبفضـل الجهـود المخلصـة لمكونـات المجلـس، والدعـم الدائـم للسـيدات والسـادة الموثقـات والموثقـين، تمكـن المجلـس مـن تجسـيد تلـك الطموحـات والمبـادئ التـي التـزم بهـا في برنامـج العمـل الـذي عـرض في بدايـة هـذه الولايـة، بالرغـم مـما فـرض عـلى البـلاد بسـبب الحجـر الصحـي وحالـة الطـوارئ مـن مراجعـات للأولويـات والأسـاليب، حتـى تظـل هيئتنـا بمثابـة المرفـق العـام الـذي لا يتوقـف عـن العمـل لتقديـم خدماتـه للمواطنـين، وذلـك إيمانـا منـه بالرسـالة النبيلـة التـي ينهـض بهـا داخـل المجتمـع.

إن التعاقـد الأخلاقـي الـذي يربطـه بجسـم الموثقـات والموثقـين هـو الـذي فـرض عـلى المجلـس تقديـم هـذه الحصيلـة بالرغـم مـن غيـاب أي سـند تنظيمـي يلزمـه بذلـك، وذلـك مـن بـاب احـترام المهنـة وتقديـر رجالاتهـا.

إنـه تقليـد تنظيمـي نريـده أن يتجسـد ويسـتمر مـع تـوالي تجـارب مكاتـب المجالـس المقبلـة وذلـك تكريسـا لمبـدأ ربـط المسـؤولية بالمحاسـبة بوصفـه مبـدأ أخلاقيـا ودسـتوريا يؤطـر عمـل كل مؤسسـات التسـيير والحكامـة ببلادنـا.

إن الأمـل معقـود عـلى كافـة مكونـات المجلـس وعـلى جميـع الفاعلـين في الحقـل عـلى المسـتوى الجهـوي، بـأن يسـهموا في إغنـاء هـذه الحصيلـة وتطويرهـا بـالآراء والمقترحـات، التـي سـتفرزها مناقشـة مضمونهـا، والـذي أردنـاه أن يكـون انعكاسـا حقيقيـا لمـا تـم اتخـاذه مـن إجـراء ات ومبـادرات، سـواء عـلى مسـتوى تعزيـز الثقـة في المهنـة أو تكريـس إشـعاعها عـبر مجموعـة مـن الآليـات التنظيميـة.

إن المجلـس الجهـوي، وهـو يسـتحضر المجهـودات الكبـيرة التـي قـام بهـا المجلـس السـابق، ليعتـز في هـذه اللحظـة بالتقـاء النيـات الحسـنة حـول المـشروع المهنـي والتنظيمـي الهـادف الـذي اشـتغلنا عليـه طيلـة الثـلاث سـنوات الماضيـة للنهـوض برسـالتنا عـلى الوجـه الأكمـل. والأمـل معقـود عـلى الجميـع في أن تظـل شـعلة هـذا الحـماس الـذي ميـز اشـتغالنا جميعـا متقـدة ومشـعة.

فالشـكر موصـول لكافـة مـن سـاهم في إنجـاح هـذه التجربـة مـن موثقـات وموثقـين ومسـاعديهم ومـن المفتشـين المكلفـين بمراقبـة مكاتـب التوثيـق وكافـة مكونـات المجلـس الجهـوي وأطـره، وأعضـاء المجلـس الوطنـي.

كـما نتوجـه بالشـكر الموصـول للسـيدات والسـادة المسـؤولين القضائيـين والإداريـين بمختلـف المحاكـم عـلى صعيـد الجهـة، ولكافـة مسـؤولي وأطـر الإدارات والمؤسسـات الشريكـة للمهنـة.

كما نعبر عن امتناننا لكل من ساهم في تعزيز حضور مجلسنا في المشهد القانوني والمهني.

والله ولي التوفيق

بعض إصدارات المجلس

المجلس الجهوي للموثقين بالرباط
Conseil Régional des notaires de Rabat

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال

خلاصات و توصيات
الندوة المنظمة تحت شعار
«تأثير الأمراض التنكسية العصبية على الأمن التعاقدي»

نظم المجلس الجهوي للموثقين بالرباط بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط ندوة حول موضوع «**تأثير الأمراض التنكسية العصبية على الأمن التعاقدي**»، وذلك يوم الخميس 21 دجنبر 2021. وفي أعقاب هذا اللقاء الذي عرف مشاركة موثقين، قضاة، أساتذة جامعيين و أطباء متخصصين في المجالات ذات الصلة بموضوع اللقاء، تمت تلاوة مجموعة من الخلاصات والتوصيات، وهي كالآتي:

نص الخلاصات والتوصيات

إن المشاركات والمشاركين في الندوة العلمية المنظمة يوم 21 دجنبر 2021 برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال- الرباط، إذ يثمنون عاليا المجهودات التي تقوم بها الدولة المغربية في مجال التنمية الاجتماعية والنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما بعد انطلاق مشروع تعميم التغطية الصحية والاجتماعية ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فإنهم ينادون بمراجعة المنظومة المتعلقة بالحماية القانونية والقضائية الحالية ويوصون بما يلي :

أولا: في المجال التشريعي

1. تعديل مدونة الأسرة والقانون المتعلق بالحالة المدنية بما يسمح إشهار الحكم القاضي بفقدان الأهلية وذلك بهدف حماية حقوق وممتلكات الفئة المستهدفة من جهة، ومن جهة أخرى، بغية تكريس مبدأ استقرار المعاملات، لاسيما في الشق المتعلق بالمعاملات العقارية؛
2. اعتماد نظام حماية قانونية خاص ببعض الفئات من الأشخاص المصابين بالأمراض التنكسية العصبية يتميز بالمرونة، السرعة، الفعالية والاستباقية، من جهة أولى، و يتلاءم، من جهة ثانية، ووضعية هذه الفئة التي لا تدخل أحيانا ضمن فئة فاقدي الأهلية، لاسيما خلال المراحل الأولى للإصابة بالمرض؛
3. منح صلاحيات خاصة للقاضي المكلف بشؤون القاصرين من أجل النظر بشكل استعجالي في الطلبات الرامية لتعيين نائب قانوني للمحجور؛

4. تمكين الشخص البالغ الرشيد من الحق في اختيار نائبه الشرعي الذي يتولى تدبير حقوقه الشخصية والمادية في حال فقدانه لأهليته، أسوة ببعض التجارب المقارنة، وذلك عن طريق اعتماد أنظمة قانونية جديدة و مبتكرة تتماشى مع حجم التطورات والتقلبات التي يعرفها المجتمع المغربي؛
5. تعديل المادة 274 من مدونة الأسرة وكذا المادة 209 من قانون المسطرة المدنية بإسناد مسألة تحديد كيفية بيع عقار القاصر للقاضي المكلف بشؤون القاصرين بدل اللجوء، بصفة تلقائية، إلى مسطرة البيع بالمزاد العلني أمام المحكمة، وهي مسطرة لا تحقق في غالب الأحيان الغاية المرجوة منها ؛
6. توسيع صلاحيات فئة العاملات و العاملين الاجتماعيين المنصوص عليهم في القانون 18-45 المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في 5 أغسطس 2021، لتشمل مجال مساعدة وتمثيل الأشخاص فاقدي الأهلية للقيام ببعض التصرفات تحت مراقبة القضاء؛

ثانيا: في مجال تطوير الممارسة المهنية وتقوية سبل التعاون بين المتدخلين

7. دعوة المجلس الجهوي للموثقين بالرباط إلى توحيد العمل بين الموثقات والموثقين التابعين له في ما يتعلق بالتحقق من أهلية المتعاقدين عبر وضع دليل عملي يسهل عملهم ويرفع من درجة اليقظة والاحتياط لديهم؛
8. دعوة الموثقات والموثقين بالجهة إلي الاستعانة برأي الأطباء المختصين من أجل تحديد طبيعة المرض الذي قد يعاني منه أحد المتعاقدين، وعند الاقتضاء تحديد ما إذا كان هذا الأخير أهلا لإبرام التصرف؛
9. دعوة موثقات وموثقي الجهة إلى محاولة ربط الاتصال بالجهات الطبية المصدرة للشهادات الطبية قصد التحقق من مصدرها ومن مضمونها؛
10. تكثيف التعاون بين المجلس الجهوي للموثقين بالرباط و جمعية «المغرب زهايمر»، لاسيما عن طريق تنظيم تكوين لفائدة موثقات وموثقي الجهة حول شكل وكيفية إجراء بعض الاختبارات البسيطة من قبيل اختبار SMM؛
11. الدعوة إلى تكثيف التعاون بين المجلس الجهوي للموثقين بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جمعية «المغرب زهايمر»، هيئة الأطباء على صعيد الجهة، المسؤولين القضائيين على صعيد الجهة وباقي المتدخلين، من أجل تبادل وجهات النظر بخصوص اعتماد وسائل عملية للتخفيف من معاناة هذه الفئة وحفظ حقوقهم وأموالهم؛

ثالثا: في مجال تشجيع البحث العلمي

12. تكثيف اللقاءات والندوات العلمية التي تجمع بين المتخصصين والخبراء في المجال الطبي، القانوني، والأكاديمي لتدارس الحالات المتعلقة بالأمراض العصبية وتأثيرها على التعاقدات بشكل عام؛
13. تشجيع البحث العلمي في مجال الحماية القانونية والاجتماعية لفئة الأشخاص المصابين بالأمراض التنكسية العصبية من أجل التعريف أكثر بهذه الأمراض واقتراح حلول تشريعية مستمدة من الممارسات الفضلى المعمول بها على الصعيد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصية المغربية ولقواعد الفقه الإسلامي؛

14. دعـوة الهيئـات المهنيـة المعنيـة بموضـوع هـذا اللقـاء (الموثقـين، الأطبـاء، القضـاة وغيرهـم..) إلى المسـاهمة في التأطـير الأفقـي للطلبـة الباحثـين في المجـال المتعلـق بموضـوع هـذه النـدوة.

رابعا: في مجال حماية الحقوق الأساسية

15. إعـادة النظـر في بعـض المصطلحـات القانونيـة المسـتعملة في التشريـع المغـربي مـن قبيـل الشـخص المعتـوه والمجنـون لأنهـا تحـط مـن كرامـة الإنسـان ولا تسـاهم في إنشـاء مجتمـع مندمـج ومتضامـن؛
16. دعـوة السـلطة القضائيـة ورئاسـة النيابـة العامـة ووزارة العـدل إلى تسـهيل الولـوج إلى المعلومـة القانونيـة المتعلقـة بمسـطرة التحجيـر عـن طريـق بـث ونـشر المسـاطر الخاصـة بهـا عـلى البوابـات الالكترونيـة للمحاكـم المغربيـة، وذلـك في انتظـار رقمنـة الخدمـات التـي تقدمهـا المحاكـم لفائـدة الأشـخاص المسـتهدفين؛

خامسا: في مجال تطوير آليات التعاون الدولي

17. دعـوة السـلطات الحكوميـة المختصـة إلى دراسـة إمكانيـة انخـراط المغـرب في اتفاقيـة لاهـاي للحماية الدولية للأشـخاص البالغـين، الموقعـة في 13 يناير 2000؛ وذلـك بهـدف وضـع منـاخ ملائـم لاسـتقطاب الاسـتثمارات الخارجيـة وتشـجيع الأجانـب عـلى الاسـتقرار بالمغـرب؛

تأثير الأمراض التنكسية العصبية على الأمن التعاقدي

L'impact des maladies neurodégénératives sur la sécurité contractuelle

Projet de Contribution aux Troisièmes Assises de la Fiscalité

Dans le cadre des préparatifs pour les assises nationales sur la fiscalité qui auront lieu à Rabat les 3 et 4 Mai 2019, et afin de contribuer activement à la réflexion nationale lancée autour de la réforme du système fiscal actuel, le Conseil régional des notaires de Rabat a le plaisir de vous soumettre ses propositions conformément à la note de cadrage établie par la Direction Générale des Impôts.

Pour des raisons de commodité, ces propositions sont réparties en deux catégories, la première concerne le régime fiscal de l'entreprise notariale, et la deuxième touche les autres aspects de la fiscalité locale et nationale.

I- Le régime fiscal de l'entreprise notariale :

Au Maroc l'exercice de l'activité notariale s'opère le plus souvent de manière individuelle. La loi 32-09 permet pourtant à deux ou plusieurs notaires de créer une société civile professionnelle de moyen seulement. Ces deux formes d'exercice de la profession constituent une entrave au développement et de renforcement de la compétitivité de l'entreprise notariale.

Mis à part quelques avantages fiscaux qu'elle partage avec toutes les entreprises nouvellement créées, l'Etude notariale demeure soumise à une pression fiscale et sociale énorme qui freine son développement et qui s'ajoute à la conjoncture économique morose dont souffre le secteur de l'immobilier actuellement.

Aussi, afin de permettre à l'Etude notariale de jouer pleinement son rôle de garant de sécurité juridique tout en assurant sa pérennité au niveau économique, le Conseil Régional des Notaires de Rabat propose :

- La mise en place d'une fiscalité qui prend en charge partiellement le financement de la couverture sociale afin de ne pas augmenter la pression sur les salaires et les coûts du travail ;

- Conformément au principe d'équité fiscale, le notaire et autres professionnels de droit, qui exercent à titre individuel ou collectif, doivent avoir la possibilité de choisir librement d'organiser leurs activités selon le cadre fiscal qui leur convient le mieux IR ou IS, et ce, compte tenu des possibilités accordés dans ce sens pour les SARL AU et les SNC dans le régime fiscal actuel ;

- Mise en place des taux d'imposition égaux aussi bien en matière d'IR qu'en matière d'IS Conformément au même principe d'équité fiscal ;

- Suppression de la taxe professionnelle qui constitue un frein à l'investissement et au développement de la taille de l'entreprise notariale ;

- Suppression de la cotisation minimale Conformément au principe d'équité fiscale et à la proportionnalité de l'impôt par rapport à la capacité contributive des contribuables ;

- Mise en place d'un plan comptable de l'entreprise notariale qui tient compte des spécifiés de la profession notariale.

- Asseoir le principe de rétribution incitative par l'Etat aux notaires à l'occasion de la collecte par ces derniers des impôts et taxes dus ;

- Mise en place des mesures fiscales incitatives (réduction de l'impôt sur le revenu) au profit des études notariales utilisant les moyens de paiement monétiques ;

II. Au niveau du régime général de la fiscalité locale et nationale :

Le Conseil régional propose d'asseoir une relation de confiance entre l'administration et le citoyen fondée sur le civisme fiscal et le respect des droits du contribuable, et ce, à travers les mesures suivantes :

-Attribution de manière automatisée d'un article de la TH/TSC à chaque bien immobilier lors de l'achèvement de sa construction ou préalablement à sa cession. Cette mesure vise l'élargissement de l'assiette fiscale ;

-Réduction et instauration d'un taux libératoire (10%) en matière d'IR-PF et simplification du mode de déclaration et de paiement dudit impôt en accordant au notaire le droit de prélever à la source du prix de cession les droits dûs. Le délai de déclaration et de paiement de l'impôt devra démarrer à partir du moment de l'inscription de l'acte de cession sur les livres fonciers et non pas à compter de la date de la cession ;

- Mise en place d'un impôt sur le revenu dont l'imposition varie en fonction du budget du foyer et de la composition des membres de la famille prises en charge (Famille). Cette impositions doit, en outre, tenir compte des charges de la famille notamment, l'hospitalisation et les diverses couvertures sociales et médicales, les frais d'étude... ;

- Limitation du pouvoir d'appréciation accordée d'une manière très large à l'administration fiscale ;

- Mise en place d'un dispositif juridique pour encadrer les accords amiables prévus en cas de contrôle fiscal ;

- Atténuation de l'effet attributif des fonds qui font l'objet de l'avis à tiers détenteur ;

- Suppression de toute mesure exécutoire pour les impôts faisant l'objet de litige (garanties du procès équitable) ;

- Suppression du principe de catégorisation des revenus imposables en matière de l'impôt sur le revenu ;

- Consécration du principe de sécurité juridique en regroupant toute la matière fiscale en un seul code accessible et traduit en langues locales et internationales (Français, anglais et espagnol).

- Accompagnement du chantier de la régionalisation avancée en accordant la possibilité aux directions régionales des impôts de créer des e-services adaptés aux spécificités et aux besoins des contribuables au niveau des régions. Ces e-services seront implémentés au système central Simpl afin de garder la cohésion et l'intégrité de la data ;

- Révision des principes de base de l'assiette de la fiscalité locale. L'imposition de ces types de taxes doit être fondée sur le principe d'intégration du foncier dans le circuit économique, en ce sens que les biens inactifs doivent être plus taxés que les autres.

- Simplification du régime de la fiscalité locale en réduisant le nombre de taxes et la mise en place d'un guichet unique chargé de l'émission et la collecte de ces taxes.

المجلس الجهوي
الرباط

موثق
المغرب

63، شارع إبن سينا، الطابق الثالث، رقم 6 أكدال - الرباط

الهاتف : 80 13 67 37 5 (0) 212+

الموقع الإلكتروني: www.notairesrabat.ma

البريد الإلكتروني : secretariat@notairesrabat.ma

Conseil Régional
des Notaires de Rabat

Conseil Régional
des Notaires de Rabat

@NotairesDeRabat

63، شارع إبن سينا، الطابق الثالث، رقم 6 أكدال – الرباط

الهاتف : 80 13 67 37 5 (0) 212+

الموقع الإلكتروني: www.notairesrabat.ma

البريد الإلكتروني : secretariat@notairesrabat.ma

Conseil Régional
des Notaires de Rabat

Conseil Régional
des Notaires de Rabat

@NotairesDeRabat